مسؤولية المديرين في الشركات ذات المسؤولية المحدودة وفقًا لنظام الشركات السعودي

عطاالله بن مترك العنزي.

قسم الأنظمة، كليه الدراسات القضائيه والانظمه، جامعه ام القرى،

المملكه العربيه السعوديه.

البريد الإلكتروني: almnkhr@hotmail.com

ملخص البحث

تتناول هذه الدراسة مسؤولية المديرين في الشركات ذات المسؤولية المحدودة بالمملكة العربية السعودية، كونها واحدة من أهم الركائز التي تضمن حسن إدارة هذا النوع من الشركات، الذي يحقق توازنًا بين خصائص الشركات المساهمة والشركات الشخصية، وتعتمد الدراسة على تحليل نصوص نظام الشركات السعودي وتطبيقاتها العملية، مع تسليط الضوء على الأطر القانونية التي تحدد مسؤولية المديرين، سواء المدنية أو الجنائية، وما يترتب عليها من التزامات وعقوبات، يهدف البحث إلى توضيح الإطار القانوني للشركات ذات المسؤولية المحدودة، تحديد واجبات المديرين تجاه الشركة والشركاء والأطراف الخارجية، وبيان الإشكاليات القانونية التي قد تنشأ خلال التطبيق العملي لهذه النصوص. ويستعرض البحث مفهوم الشركات ذات المسؤولية المحدودة، التي تُعد خيارًا شائعًا بين رواد الأعمال نظرًا لخصائصها التي تقيد مسؤولية الشركاء بمقدار حصصهم، تركز الدراسة على النظام القانوني لإدارة هذه الشركات، والذي يُلزم المديرين بواجبات صارمة لضمان استمرارية الأعمال وحماية مصالح الشركاء والدائنين، كما يتناول البحث أهمية هذه الشركات في تعزيز الثقة في السوق السعودي، مع الإشارة إلى الحاجة إلى أطر تنظيمية فعالة لضمان إدارة متوازنة ومهنية. كما يتناول البحث تفصيلًا الالتزامات الملقاة على عاتق المديرين في الشركات ذات المسؤولية المحدودة، بما يشمل واجباتهم تجاه الشركاء والشركة ذاتها، وضرورة إدارة الأموال والمصالح بما يتماشى مع القوانين السارية، كما يركز على دور المديرين في الحفاظ على حقوق الأطراف الخارجية مثل الدائنين والعملاء، والتزاماتهم بتقديم

تقارير مالية شفافة. تتطرق الدراسة أيضًا إلى كيفية إثبات الإهمال أو التقصير على المديرين، مما يضع إطارًا للمساءلة والمحاسبة. بجانب ذلك تحلل الدراسة المسؤوليات القانونية للمديرين من زاويتين رئيسيتين: المسؤولية المدنية والمسؤولية الجنائية، تشمل المسؤولية المدنية التعويض عن الأضرار الناتجة عن الإخلال بالواجبات، في حين تشمل المسؤولية الجنائية العقوبات التي قد تصل إلى الغرامات أو السجن في حالات الإضرار الجسيم بمصالح الشركة أو الشركاء، يقدم البحث توصيات لتعزيز الإجراءات التي تحافظ على التوازن بين تمكين المديرين من أداء أدوارهم ومحاسبتهم عند الإخلال بالواجبات. ويختتم البحث بتقديم مجموعة من التوصيات الهادفة إلى تحسين الإطار القانوني المتعلق بمسؤولية المديرين، منها تعزيز الشفافية والرقابة الداخلية، وتوفير برامج تدريبية للمديرين حول القوانين والأنظمة السارية، كما يقترح البحث آليات قانونية أكثر كفاءة لمساءلة المديرين في حالات الإخلال بالواجبات، وضمان اتخاذ القرارات بما يخدم مصلحة الشركة والأطراف ذات العلاقة. تهدف هذه التوصيات إلى تحقيق عدالة أكبر في تطبيق النظام، وتعزيز استقرار سوق الشركات ذات المسؤولية المحدودة في السعودية.

الكلمات المفتاحية: مسؤولية المديرين، الشركات ذات المسؤولية المحدودة، نظام الشركات السعودي، المسؤولية القانونية، إدارة الشركات.

The Responsibility of Managers in Limited Liability Companies According to the " Saudi Companies Law""

==========

Atallah bin Matrak Al-Anzi

Department, College of Judicial Studies and Regulations, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia.

E-Mail: almnkhr@hotmail.com

Abstract

This study deals with the responsibility of managers in limited liability companies in the Kingdom of Saudi Arabia, as it is one of the most important pillars that ensure the good management of this type of company, which achieves a balance between the characteristics of joint-stock companies and personal companies. The study is based on analyzing the texts of the Saudi Companies Law and their practical applications, highlighting the legal frameworks that determine the responsibility of managers, whether civil or criminal, and the resulting obligations and penalties. The research aims to clarify the legal framework for limited liability companies, determine the duties of managers towards the company, partners and external parties, and state the legal problems that may arise during the practical application of these texts. The research reviews the concept of limited liability companies, which are a popular choice among entrepreneurs due to their characteristics that limit the liability of partners to the extent of their shares. The study focuses on the legal system for managing these companies, which obliges managers to strict duties to ensure business continuity and protect the interests of partners and creditors. The research also addresses the importance of these companies in enhancing confidence in the Saudi market, while pointing out the need for effective regulatory

frameworks to ensure balanced and professional management.

The research also discusses in detail the obligations of managers in limited liability companies, including their duties towards partners and the company itself, and the need to manage funds and interests in accordance with applicable laws. It also focuses on the role of managers in preserving the rights of external parties such as creditors and customers, and their obligations to provide transparent financial reports. The study also addresses how to prove negligence or dereliction of directors, which sets a framework for accountability and liability .

In addition, the study analyzes the legal responsibilities of managers from two main perspectives: civil liability and criminal liability. Civil liability includes compensation for damages resulting from breach of duties, while criminal liability includes penalties that may reach fines or imprisonment in cases of serious harm to the interests of the company or partners. The research provides recommendations to enhance procedures that maintain a balance between enabling managers to perform their roles and holding them accountable for breach of duties .

The research concludes by presenting a set of recommendations aimed at improving the legal framework related to managers' liability, including enhancing transparency and internal control, and providing training programs for managers on applicable laws and regulations. The research also proposes more efficient legal mechanisms to hold managers accountable in cases of breach of duty, and to ensure that decisions are made in the best interests of the company and stakeholders. These recommendations aim to achieve greater fairness in the application of the system, and to enhance the stability of the limited liability companies market in Saudi Arabia.

Keywords: Managers' Responsibility, Limited Liability Companies, Saudi Companies Law-, Legal Responsibility, Corporate Management.

مقدمة

تعتبر الشركات ذات المسؤولية المحدودة من أكثر أنواع الشركات شيوعًا في المملكة العربية السعودية نظرًا لما توفره من مزايا تجمع بين خصائص الشركات المساهمة والشركات الشخصية، وتتمثل أبرز مميزاتها في أن مسؤولية الشركاء تقتصر على مقدار حصصهم في رأس المال، ما يحميهم من الالتزامات الشخصية تجاه ديون الشركة، ومع ذلك، فإن نجاح هذه الشركات واستقرارها يتوقف بشكل كبير على كفاءة إدارتها وحسن سير أعمالها، مما يلقي عبئًا ثقيلًا على كاهل المديرين الذين يديرون شؤونها اليومية.(١)

مديرو الشركات ذات المسؤولية المحدودة يتحملون مسؤولية قانونية ومهنية تفرض عليهم الالتزام بواجباتهم تجاه الشركة والشركاء، وتشمل هذه الواجبات إدارة أموال الشركة والحفاظ على مصالحها بما يتوافق مع القوانين والأنظمة السارية، وقد شدد نظام الشركات على أهمية هذه المسؤولية من خلال نصوص واضحة تهدف إلى حماية الشركة والشركاء والغير من أي أفعال أو تصرفات قد تؤدي إلى الإضرار بمصالحهم.(٢)

ورغم أهمية هذه المسؤولية، إلا أن الواقع العملي قد يشهد حالات إخلال من قبل المديرين بواجباتهم، سواء كان ذلك عن قصد أو إهمال لذا، فإن نظام الشركات قد تضمن قواعد وأحكامًا تضع إطارًا لتحديد مسؤولية المديرين، سواء كانت مسؤولية مدنية أو جنائية، بالإضافة إلى العقوبات المترتبة على الإخلال بواجباتهم، ويبرز هنا دور القانون في إيجاد توازن بين تمكين المديرين من أداء

---

(١) حسن بن غازي الرحيلي، الإطار القانوني لسلطات مدير الشركة ذات المسئولية المحدودة وواجباته، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد الثاني والأربعون، ٢٠٢٣، ص: ١٧٦٠

(٢) المرجع السابق نفسه، ص: ١٧٦١.

دورهم بشكل فعال ومحاسبتهم عند الإخلال بمسؤولياتهم.

وفي ضوء ما سبق، تتجلى أهمية دراسة مسؤولية المديرين في الشركات ذات المسؤولية المحدودة وفقًا لنظام الشركات، فهذه الدراسة تسعى إلى توضيح الإطار القانوني الذي ينظم عمل المديرين، وبيان الالتزامات الواقعة عليهم، وأوجه القصور المحتملة في النصوص القانونية، مع تقديم توصيات لتحسين النظام القانوني بما يضمن تحقيق العدالة وحماية الأطراف ذات العلاقة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من تسليطه الضوء على واحدة من أهم المسؤوليات القانونية في نظام الشركات السعودي، وهي مسؤولية المديرين في الشركات ذات المسؤولية المحدودة. فهذه المسؤولية تمثل حجر الزاوية في ضمان إدارة الشركات بشكل سليم، وحماية مصالح الشركاء، والعملاء، والدائنين على حد سواء، يتناول البحث عدة جوانب أساسية، تشمل التعريف بالشركات ذات المسؤولية المحدودة وإطارها القانوني، تحديد واجبات المديرين والالتزامات المترتبة عليهم تجاه الشركة والشركاء، واستعراض المسؤوليات القانونية المدنية والجنائية التي قد تترتب على الإخلال بهذه الواجبات، وبذلك يسعى البحث إلى توفير فهم شامل لهذه المسؤولية وأثرها في تحقيق التوازن بين التمكين والمحاسبة.

إشكالية البحث:

تكمن الإشكالية البحثية في دراسة مسؤولية المديرين في الشركات ذات المسؤولية المحدودة وفقا لنظام الشركات السعودي الجديد، وذلك من خلال عدة جوانب أهميها دراسة الشركات ذات المسئولية المحدودة ومدى أهميتها وخصائصها، ثم التطرق إلى الالتزامات المختلفة الواقعة على المديرين تجاه الشركة والشركاء من خلال تحليل مواد نظام الشركات السعودي، سواء الالتزامات المدنية أو القانونية، وأيضًا دراسة العقوبات الواقعة عليهم عند

الاخلال بتلك المسئولية.

تساؤلات البحث:

ويكون التساؤل الرئيسي للبحث هو: ما هي التداعيات المختلفة لمسؤولية المديرين في الشركات ذات المسؤولية المحدودة وفقا لنظام الشركات السعودي؟

وتتمثل الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في:

ويتفرع من هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، كالتالي:

١. ما تعريف الشركات ذات المسؤولية المحدودة وما الإطار القانوني لإدارتها في النظام السعودي؟

٢. ما هي الالتزامات القانونية الواقعة على المديرين تجاه الشركة والشركاء؟

٣. كيف ينظم نظام الشركات السعودي مسؤولية المديرين المدنية؟

٤. كيفية إثبات الإهمال على مديرين الشركات ذات المسئولية المحدودة

٥. ما العقوبات الجنائية التي يمكن أن تترتب على إخلال المديرين بواجباتهم

٦. ما أبرز الإشكاليات العملية المرتبطة بتطبيق هذه المسؤوليات؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى توضيح عدد من النقاط كالتالي:

١. توضيح الإطار القانوني للشركات ذات المسؤولية المحدودة في النظام السعودي.

٢. تحديد واجبات المديرين والالتزامات الملقاة على عاتقهم تجاه الأطراف المختلفة.

٣. تحليل طبيعة المسؤولية المدنية للمديرين وآليات تطبيقها.

٤. دراسة المسؤولية الجنائية للمديرين والعقوبات المترتبة عليها.

٥. رصد أبرز الإشكاليات العملية المتعلقة بمسؤولية المديرين واقتراح الحلول.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي، حيث يقوم بوصف النصوص القانونية المتعلقة بمسؤولية المديرين في الشركات ذات المسؤولية المحدودة وفق نظام الشركات السعودي، وتحليل هذه النصوص لبيان أوجه القوة والضعف فيها. كما يستعين البحث بالتحليل العملي للإشكاليات الواقعية التي قد تظهر في التطبيق العملي، من أجل تقديم رؤية شاملة حول الإطار القانوني القائم وكيفية تطويره.

الدراسات السابقة:

١- حسن بن غازي الرحيلي، دراسة بعنوان: الإطار القانوني لسلطات مدير الشركة ذات المسئولية المحدودة وواجباته: دراسة مقارنة، ٢٠٢٣:[(١)]

تناولت الدراسة موضوع النظام القانوني لصلاحيات وسلطات مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة وفقًا لنظام الشركات السعودي لعام ٢٠٢٢م، حيث ركزت على أهمية تحديد واجبات وصلاحيات المدير في ظل الغموض القانوني الذي يحيط بالشركة ذات الطبيعة المختلطة بين شركات الأشخاص وشركات الأموال، كما استعرضت الدراسة منهجية مقارنة بين النظام السعودي والقوانين الأخرى لتوضيح الأحكام المنظمة لتعيين المدير وعزله، وتحديد واجباته ومسؤولياته تجاه الشركة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتقديم فهم عميق للتشريعات ومناقشة الإشكاليات القانونية المرتبطة بموضوع

(١) حسن بن غازي الرحيلي، الإطار القانوني لسلطات مدير الشركة ذات المسئولية المحدودة وواجباته، مرجع سبق ذكره.

البحث.

كما توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها أن الشركة ذات المسؤولية المحدودة تستمد أحكامها من طبيعتها المختلطة، مما يتطلب الرجوع إلى أحكام شركات الأشخاص أو الأموال لحل الإشكالات القانونية، كما أشارت الدراسة إلى عدم وجود شروط محددة لتعيين المدير في النظام السعودي، مما يمنح الشركاء حرية واسعة في هذا الشأن. أوصت الدراسة بضرورة وضع نصوص قانونية أكثر وضوحًا لتحديد سلطات المدير وواجباته بما يتماشى مع مصلحة الشركة وحجمها، واقترحت استلهام معايير اختيار المدير من لائحة حوكمة الشركات لتنظيم هذا الدور الحيوي بشكل أكثر دقة وفعالية.

١. عبدالله مسفر الحيان، دراسة بعنوان: مسئولية مدير الشركة ذات المسئولية المحدودة، ٢٠٢٠:[(١)]

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مسؤولية مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة، حيث تم تقسيمها إلى ثلاثة مباحث رئيسية. تناول المبحث الأول الأحكام المتعلقة بتعيين مدير الشركة وعزله وصلاحياته، متضمناً القواعد القانونية المنظمة لهذه الجوانب. وركز المبحث الثاني على دراسة مسؤولية مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة بجوانبها المختلفة. أما المبحث الثالث فقد استعرض حالتين عمليتين تتعلقان بأحقية الشركاء في طلب عزل الشريك المدير، وتأثير هذا العزل على الوكالة الخاصة الصادرة منه بصفته مديراً للشركة.

وخلصت الدراسة إلى تأكيد أن عزل المدير لا يمنع تعيين ممثل قانوني جديد من قبله، طالما أن عزل المدير لم يُسجل في السجل التجاري بناءً على

---

(١) عبدالله مسفر الحيان، مسئولية مدير الشركة ذات المسئولية المحدودة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٧٢، ٢٠٢٠م.

حكم قضائي. كما أوضحت أن عزل المدير يعد من البيانات الإلزامية التي يجب تسجيلها في السجل التجاري، مما يعني أن أي بيان واجب التأشير لا يمكن الاحتجاج به تجاه الغير إذا لم يتم قيده في السجل التجاري.

خطة البحث:

ينقسم هذا البحث إلى ثلاث مباحث أساسية؛ بحيث يتضمن كلًا منهم عدة مطالب، من أجل دراسة الإشكالية البحثية وتحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته المختلفة بشكل مفصل، كالتالي:

المبحث الأول: ماهية الشركات ذات المسؤولية المحدودة وإطارها القانوني

المطلب الأول: تعريف الشركات ذات المسؤولية المحدودة وخصائصها.

المطلب الثاني: التنظيم القانوني لإدارة الشركات ذات المسؤولية المحدودة في السعودية.

المبحث الثاني: الالتزامات القانونية للمديرين في الشركات ذات المسؤولية المحدودة

المطلب الأول: واجبات المديرين تجاه الشركة والشركاء.

المطلب الثاني: واجبات المديرين تجاه الأطراف الخارجية (الدائنين والعملاء).

المطلب الثالث: إثبات الإهمال على مديرين الشركات ذات المسئولية المحدودة

المبحث الثالث: المسؤولية القانونية للمديرين وأثرها

المطلب الأول: المسؤولية المدنية وآليات المحاسبة.

المطلب الثاني: المسؤولية الجنائية والعقوبات المترتبة عليها.

المبحث الأول

ماهية الشركات ذات المسؤولية المحدودة وإطارها القانوني

تُعد الشركات ذات المسؤولية المحدودة من أكثر أشكال الشركات انتشاراً في العالم التجاري، نظراً لما توفره من مزايا تجمع بين خصائص الشركات المساهمة والشركات الفردية، يُميز هذا النوع من الشركات بأن مسؤولية الشركاء فيها تكون محدودة بمقدار حصصهم في رأس المال، مما يحمي أموالهم الشخصية من المطالبات المالية المتعلقة بأنشطة الشركة، ومن الناحية القانونية، تُنظم هذه الشركات ضمن إطار قانوني دقيق يحدد طريقة تأسيسها وإدارتها وانقضائها، مع التزامها بمجموعة من القواعد والإجراءات المنصوص عليها في القوانين التجارية لكل دولة، مثل نظام الشركات السعودي الذي يحدد شروط تأسيسها، حقوق وواجبات الشركاء، وآلية اتخاذ القرارات داخلها،[1] ويختص هذا المبحث في دراسة ماهية تلك الشركات وخصائصها والتنظيم القانوني لها من خلال مطلبين أساسيين.

المطلب الأول

تعريف الشركات ذات المسؤولية المحدودة وخصائصها

أولًا: تعريف الشركات ذات المسئولية المحدودة:

الشركة ذات المسؤولية المحدودة هي شكل من أشكال الكيانات القانونية التي تتيح للمستثمرين والشركاء إمكانية القيام بأعمال تجارية دون أن يتحملوا المسؤولية الشخصية عن ديون الشركة أو التزاماتها المالية، بحيث تكون المسؤولية مقتصرة على مقدار الحصص التي يمتلكها كل شريك في رأس المال،

---

(١) ليث محمد صادق فرحان، الطبيعة الخاصة لشركات ذات المسئولية المحدودة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد الخامس والثلاثين، ٢٠٢٤، ص: ٤

وذلك وفقًا للمادة ١٦٩ من نظام الشركات الجديد.[١]

وتتميز هذه الشركات بكونها تجمع بين مزايا الشركات المساهمة من حيث حماية المسؤولية، وبين المرونة التي توفرها الشركات الفردية من حيث إدارة الأعمال، في هذا النوع من الشركات، يتم تقاسم رأس المال بين الشركاء بناءً على حصص متساوية أو متفاوتة، ولا يتم إصدار أسهم قابلة للتداول كما في الشركات المساهمة، بل تُوزع حصص ثابتة تكون ملكًا للشركاء.[٢]

كما أن الشركات ذات المسؤولية المحدودة تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة عن مالكيها. مما يعني أن لها حق اتخاذ القرارات، وعقد الاتفاقات، ورفع الدعاوى، وتوظيف الموظفين، وممارسة الأعمال التجارية كما لو كانت كائنًا قانونيًا منفصلًا، يمكن تأسيس هذا النوع من الشركات بعد استيفاء الشروط المحددة في القوانين المحلية لكل دولة، وغالبًا ما يتطلب الأمر توثيق عقد التأسيس وتسجيل الشركة لدى الجهات الحكومية المعنية.

وتعتبر الشركات ذات المسؤولية المحدودة من أكثر أشكال الكيانات القانونية شيوعًا بين رواد الأعمال، خاصة في حال الرغبة في بدء نشاط تجاري دون الحاجة لتوفير رأس مال ضخم أو التعامل مع هيئات تنظيمية معقدة، هذه الشركات مناسبة بشكل خاص للأعمال الصغيرة والمتوسطة، حيث توفر حماية للشركاء وتحفز على جذب الاستثمارات دون القلق من المسؤولية الشخصية.[٣]

---

(١) المادة (١٦٩) من نظام الشركات السعودي الجديد رقم (م/ ١٣٢)، بتاريخ: ١/ ١٢/ ١٤٤٣ه (والذي دخل حيز التنفيذ في ١٤٤٤ه ، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

(٢) ليث محمد صادق فرحان، الطبيعة الخاصة لشركات ذات المسئولية المحدودة، مرجع سبق ذكره، ص: ٥.

(٣) ليث محمد صادق فرحان، الطبيعة الخاصة لشركات ذات المسئولية المحدودة، مرجع =

أما من حيث الهيكل الداخلي، تحدد هذه الشركات بنود الاتفاق بين الشركاء، بما في ذلك تقسيم الحصص وإدارة العمليات اليومية وتوزيع الأرباح والخسائر. في معظم الأنظمة القانونية، لا يتطلب هذا النوع من الشركات أن يكون لها مجلس إدارة معقد أو هيكل تنظيمي معقد مثلما هو الحال في الشركات المساهمة العامة. لذا فهي توفر مرونة كبيرة في كيفية تنظيم أعمالها واتخاذ قراراتها.

ثانيًا: خصائص الشركات ذات المسئولية المحدودة:

الشركات ذات المسؤولية المحدودة تتميز بمجموعة من الخصائص التي تجعلها من أبرز الخيارات المفضلة للمستثمرين، لاسيما فيما يتعلق بحماية المسؤولية ومرونة التنظيم الإداري، وفيما يلي نناقش الخصائص الرئيسية لهذه الشركات:

١. حماية المسؤولية المحدودة:[1]

أحد أبرز الخصائص التي تميز الشركات ذات المسؤولية المحدودة هي حماية المسؤولية، حيث يقتصر التزام الشركاء بدفع ديون الشركة على حصصهم في رأس المال فقط. وفقًا للمادة (١٦٩) من النظام، فإن الشركاء في هذه الشركات ليسوا مسؤولين عن ديون الشركة بما يتجاوز حصصهم المستثمرة في رأس المال، مما يعني أن المسؤولية المالية لا تمتد إلى أموالهم الشخصية.

تعد هذه الميزة حماية مهمة في عالم الأعمال، إذ تحمي الشركاء من تعرضهم للمخاطر المالية المترتبة على خسائر أو ديون الشركة وبذلك، يكون

سبق ذكره، ص: ٥.

(١) ليث محمد صادق فرحان، الطبيعة الخاصة لشركات ذات المسئولية المحدودة، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠

الشركاء مطمئنين إلى أن استثماراتهم محمية ضمن نطاق الحصص التي يملكونها، فعلى سبيل المثال، إذا تعرضت الشركة لمشاكل مالية أو دخلت في دعاوى قضائية، لا يمكن للدائنين أن يطالوا ممتلكات الشركاء الشخصية.

كما أن هذه الحماية تتسع لتشمل أصحاب الحصص العينية، حيث تكون المسؤولية محكومة بما قدموه من حصص، ويجب على الشركاء ضمان صحة تقدير هذه الحصص وفقًا للمادة (١٧٣)، هذا يعزز الثقة في الاستثمار في الشركات ذات المسؤولية المحدودة ويحفز على زيادة عدد الشركاء ودعم رأس المال.[١]

إلى جانب ذلك، يعد هذا النوع من الحماية حجر الزاوية في جذب الشركات الصغيرة والمتوسطة للاحتفاظ بهيكل تنظيمي مرن وآمن دون خوف من الخسائر المفرطة، فهو يخفف من مخاوف الشركاء ويجعلها أكثر جذبًا للمستثمرين الذين يبحثون عن بيئة قانونية مستقرة وآمنة.

وأخيرًا، ينعكس هذا النوع من الحماية على مرونة الشركة في تنفيذ عملياتها دون القلق المفرط من العواقب القانونية المترتبة على الخسائر أو الديون، وهي خاصية تساهم في تسريع نمو الشركات دون الخوف من الأعباء القانونية الثقيلة التي قد تعوق الأداء والنمو.[٢]

٢. توزيع رأس المال وتكوين الحصص:

من الخصائص المميزة أيضًا في الشركات ذات المسؤولية المحدودة هو طريقة توزيع رأس المال وتكوين الحصص بين الشركاء، وفقًا للمادة (١٧٠)، يتم

---

(١) المادة (١٧٣) من نظام الشركات السعودي الجديد، مرجع سبق ذكره.

(٢) لينا جمعة محمود البنا، المسئولية القانونية لمدير الشركة ذات المسئولية المحدودة، مجلة جامعة الزيتون للدراسات القانونية، المجلد الثالث، ٢٠٢٢، ص: ١٩٧.

تقسيم رأس المال إلى حصص متساوية القيمة ولا يمكن أن تكون هذه الحصص قابلة للتداول كما هو الحال في الشركات المساهمة، هذا يعكس توجيهًا نحو الحفاظ على استقرار الشركة وحمايتها من التقلبات الكبيرة في هيكل الملكية.[١]

وتعتبر الحصص غير قابلة للتجزئة، مما يعني أنه لا يمكن تقسيم الحصة الواحدة إلى أجزاء صغيرة، وإذا تملك أكثر من شخص حصة واحدة، فعليهم تحديد من سيكون مالك الحصة المعترف به قانونًا، وبحسب المادة (١٧٠)، يجوز للشركة أن توقف الحقوق المرتبطة بالحصة لحين اختيار المالك المنفرد للحصة، ما يساهم في تحقيق الاستقرار في الشراكة.

أيضًا، تتميز هذه الشركات بمرونة في تحديد كيفية توزيع الأرباح والخسائر، بما يتناسب مع الحصص التي يملكها الشركاء، حيث يضمن هذا التوزيع العادل والذي يعتمد على مقدار الحصة في رأس المال، ما يعزز العلاقة بين الشركاء ويؤسس لأسس قانونية سليمة عند توزع العوائد أو الخسائر.

من جهة أخرى، يحظر هذا النوع من الشركات استخدام الاكتتاب العام لتكوين رأس المال أو زيادته وفقًا للمادة (١٧٠)، وهذا يساعد في حفظ هيكل الشركة وحمايتها من تدفقات رأس المال غير المستقرة التي قد تأتي من مصادر خارجية قد تكون غير متوافقة مع مصالح الشركاء. لذا فإن مصدر رأس المال يظل محصورًا في الشركاء أنفسهم أو من خلال تمويل داخلي فقط.[٢]

في هذا السياق، تعمل هذه الخاصية على الحفاظ على استقرار الشركة داخليًا، حيث يمكن التحكم في توزيع الحصص وتحديد حقوق الشركاء من

---

(١) المادة (١٧٠) من نظام الشركات السعودي الجديد، مرجع سبق ذكره.

(٢) لينا جمعة محمود البنا، المسئولية القانونية لمدير الشركة ذات المسئولية المحدودة، مرجع سبق ذكره، ص: ١٩٨.

خلال عقد الشركة، ومع منع تداول الحصص، يمكن للشركاء أن يتعاملوا بثقة أكبر في الحفاظ على نسب ملكيتهم داخل الشركة.

٣. إدارة الشركة ومرونة الهيكل الإداري:

إحدى الخصائص البارزة للشركة ذات المسؤولية المحدودة هي الهيكل الإداري المرن، وفقًا للمادة (١٧٨)، يجوز أن يتولى إدارة الشركة شخص أو أكثر من الشركاء أو من غيرهم. يتم تحديد المديرين في عقد الشركة أو من خلال قرار مستقل، مما يتيح مرونة في كيفية تنظيم الإدارة.[١]

عند وجود أكثر من مدير، يمكن تشكيل مجلس إدارة يتولى إدارة الأعمال اليومية، ويحدد عقد الشركة طريقة عمل هذا المجلس والأغلبية اللازمة لاتخاذ القرارات. هذا يعكس مرونة كبيرة، حيث يمكن للشركاء أن يقرروا الهيكل الإداري الأكثر ملاءمة لاحتياجات الشركة، سواء من خلال اختيار مديرين داخليين أو تعيين مديرين خارجيين.

كما توفر المادة (١٧٨) خيارًا آخر يتمثل في تكوين مجلس رقابة إذا تجاوز عدد الشركاء عشرين، وهو ما يساعد في توجيه نشاطات الشركة بشكل أكثر تنظيمًا ومراجعة للأعمال المالية والإدارية. هذا النوع من المرونة في الهيكل الإداري يعطي للشركاء القدرة على تعديل أو تطوير هيكل الإدارة بما يتناسب مع حجم الشركة وأهدافها.[٢]

أما من الناحية القانونية، فإن عقد الشركة يحدد مسؤوليات المديرين وحقوق الشركاء في الإشراف على الأعمال التجارية. وإذا حدث تقصير من

---

(١) المادة (١٧٨) من نظام الشركات السعودي الجديد، مرجع سبق ذكره.

(٢) معمري فيصل، المؤسسة ذات الشخص الوحيد ذات المسئولية المحدودة، ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ٢٠٢٣- ٢٠١٤م، ص: ٥.

المديرين أو ارتكبوا أخطاء، يمكن للشركاء رفع دعوى مسؤولية ضدهم، كما نصت المادة (١٧٨). هذا يضمن توازنًا بين صلاحيات المديرين وحقوق الشركاء في مراقبة سير العمل، وتوفر هذه المرونة الإدارية مزيدًا من الحرية في اتخاذ القرارات اليومية الخاصة بتشغيل الشركة، وتساعد في ضمان استمرارية الأعمال وفقًا لأهداف الشركاء واحتياجات السوق.

٤. إجراءات تأسيس الشركة وتنظيم العلاقة بين الشركاء:[١]

الشركات ذات المسؤولية المحدودة تتطلب إجراءات تأسيس محددة يتم وفقًا للقوانين المعمول بها، مما يضفي عليها طابعًا قانونيًا محكمًا. وفقًا للمادة (١٧٢)، فإن تأسيس الشركة يكون من خلال عقد يتم توقيعه من قبل جميع الشركاء، ويجب أن يتضمن هذا العقد البيانات الأساسية المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية، مثل تفاصيل الحصص، مسؤوليات الشركاء، والطريقة التي يتم بها إدارة الشركة.

كما أن الشركاء في الشركات ذات المسؤولية المحدودة مسؤولون عن التحقق من صحة تقدير الحصص العينية، وذلك طبقًا للمادة (١٧٣)، هذا يعكس أهمية أن يكون هناك توثيق قانوني دقيق لكل خطوة من خطوات تأسيس الشركة، بما في ذلك ضمان أن جميع الحصص المالية قد تم الوفاء بها بشكل كامل، يتم إيداع الحصص النقدية في البنك بعد توثيق العقد، ولا يمكن صرفها إلا بعد إتمام كافة الإجراءات القانونية لتأسيس الشركة.

وإذا تم مخالفة أي من هذه الإجراءات، كما نصت المادة (١٧٤)، فإن الشركة تكون باطلة من الناحية القانونية بالنسبة لكل ذي مصلحة، مما يحتم على

---

(١) ليث محمد صادق فرحان، الطبيعة الخاصة لشركات ذات المسئولية المحدودة، مرجع سبق ذكره، ص: ١٨

الشركاء ضمان استيفاء كافة الشروط القانونية قبل أن يبدأ النشاط التجاري، هذه الدقة في الإجراءات القانونية تضمن حماية حقوق جميع الأطراف المعنية وتؤكد مصداقية الشركة.

فيما يخص العلاقة بين الشركاء، يتيح النظام في الشركات ذات المسؤولية المحدودة مرونة في تنظيم الشراكة من خلال عقد الشركة، الذي يحدد كيفية التعامل مع الحصص وتوزيع الأرباح والخسائر، كما أن الشركاء يتفقون على معايير واضحة للقرارات الأساسية مثل التعديل على العقد أو بيع الحصص، ما يوفر آلية قانونية فعالة لتنظيم جميع جوانب الشراكة.[١]

□

(١) معمري فيصل، المؤسسة ذات الشخص الوحيد ذات المسئولية المحدودة، مرجع سبق ذكره، ص: ٥.

المطلب الثاني

التنظيم القانوني لإدارة الشركات ذات المسؤولية المحدودة في السعودية

الشركات ذات المسؤولية المحدودة تُعتبر من أبرز أنواع الشركات المستخدمة في الأنشطة الاقتصادية في السعودية، وتتميز بمرونة تجمع بين خصائص شركات الأموال وشركات الأشخاص، حيث جاء نظام الشركات السعودي لينظم إدارة هذه الشركات بآليات دقيقة وشاملة، تعكس التوازن بين حماية حقوق الشركاء وضمان استمرارية الشركة، يناقش هذا التنظيم مجموعة من المحاور الأساسية، تتمثل في الطبيعة القانونية للشركة، ومحدودة مسئولية الشركاء، وإجراءات تداول الحصص ونقل الملكية، وكيفية إدارة الشركة واتخاذ القرارات، وأخيرًا كيفية انقضاء الشركات ذات المسئولية المحدودة.

أولًا: الطبيعة القانونية للشركة ذات المسؤولية المحدودة:[١]

تُعد الشركة ذات المسؤولية المحدودة خليطًا يجمع بين السمات الرئيسية لشركات الأموال وشركات الأشخاص. فعلى غرار شركات الأموال، تعتمد الشركات ذات المسؤولية المحدودة على تقسيم رأس مالها إلى حصص، تُحدد وفق قيمة مالية تُساهم في تحديد مسؤولية كل شريك في حدود رأس المال المقدم منه، هذه الخاصية تجعلها أقرب إلى شركات الأموال، حيث لا يمتد الالتزام المالي للشريك إلى ذمته الشخصية.

في المقابل، تُظهر الشركة ذات المسؤولية المحدودة بعض ملامح شركات الأشخاص، مثل الاعتبار الشخصي الذي يلعب دورًا بارزًا في اختيار الشركاء، فعدد الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة عادةً ما يكون محدودًا، مما

---

(١) معمري فيصل، المؤسسة ذات الشخص الوحيد ذات المسئولية المحدودة، مرجع سبق ذكره، ص: ٦

يُعزز العلاقات الشخصية القائمة على الثقة والروابط الاجتماعية أو المهنية بين الشركاء. هذا الاعتبار الشخصي يبرز بوضوح في قيود نقل الحصص إلى أطراف خارجية، حيث تُعطى الأولوية للشركاء الحاليين لممارسة حق الأولوية في الشراء.(١)

لذلك هناك استقلال الذمة المالية للشركة عن الذمة المالية للشركاء، يعني ذلك أن الشركة تُعتبر شخصًا معنويًا مستقلًا يتمتع بذمة مالية خاصة به، هذا الاستقلال يمنح الشركة القدرة على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات بصفتها القانونية الخاصة، دون أن تكون أموال الشركاء عرضة للمخاطر الناجمة عن ديون الشركة، على الرغم من هذا الاستقلال، توجد استثناءات قانونية قد تُوجب امتداد التزامات الشركة إلى الشركاء في حالات معينة، مثل إثبات إساءة استخدام سلطة الشريك الإداري أو خرق القانون، وهو ما يُظهر تداخلاً محدودًا بين ذمة الشركة والشركاء عند حدوث سوء تصرفات معينة.(٢)

ومن الجدير بالذكر أن الاعتبار الشخصي في الشركة ذات المسؤولية المحدودة يُعد عاملاً أساسيًا يضعها في منزلة قريبة من شركات الأشخاص، يرتبط تأسيس الشركة عادةً بعدد محدود من الشركاء، حيث يكون لكل شريك دور مباشر أو غير مباشر في عمليات الشركة، ويظهر هذا الاعتبار في القيود المفروضة على تداول الحصص، حيث يتم منح الشركاء حق الأولوية عند رغبة أحدهم في التنازل عن حصته، كما أن الشركة لا تنقضي بوفاة أحد الشركاء أو

---

(١) ليث محمد صادق فرحان، الطبيعة الخاصة لشركات ذات المسئولية المحدودة، مرجع سبق ذكره، ص: ١٩.

(٢) ليث محمد صادق فرحان، الطبيعة الخاصة لشركات ذات المسئولية المحدودة، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٠

إفلاسه، خلافًا لشركات الأشخاص التقليدية، مما يُبرز الطبيعة المختلطة لهذا الكيان القانوني. ومع ذلك، تبقى العلاقة بين الشركاء قائمة على الاعتبارات الشخصية، حيث يُفضل في معظم الحالات وجود روابط ثقة قوية لضمان استمرارية الشركة وتحقيق أهدافها المشتركة، بالتالي، تُظهر الشركة ذات المسؤولية المحدودة توازنًا بين خصائص شركات الأموال وشركات الأشخاص، مما يمنحها مرونة قانونية تُعزز من شعبيتها، خاصة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى الجمع بين حماية الذمة المالية للشركاء والاعتداد بالعلاقات الشخصية بينهم.(١)

ثانيًا: محدودية مسؤولية الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة:

تستمد الشركة اسمها من مبدأ أساسي يُشكل محور وجودها القانوني والتنظيمي، وهو محدودية مسؤولية الشركاء، حيث تنحصر مسؤولية الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة في حدود الحصة المالية التي قدموها عند تأسيس الشركة أو عند زيادة رأس المال، هذا المبدأ يجعل الشركة ذات المسؤولية المحدودة مشابهة لشركات الأموال مثل الشركات المساهمة، حيث تُعامل الشركة كشخص معنوي مستقل يتحمل وحده المسؤولية عن ديونه والتزاماته المالية، وقد أكد النظام على هذه المحدودية بشكل واضح لضمان حماية المستثمرين وتشجيعهم على الانخراط في الأنشطة التجارية دون خشية من تأثير الخسائر المحتملة على أصولهم الشخصية.(٢)

---

(١) ليث محمد صادق فرحان، الطبيعة الخاصة لشركات ذات المسئولية المحدودة، مرجع سبق ذكره، ص: ٢١

(٢) عقيدي عبد الرحمن وشروين مريم، أحكام الشركة ذات المسئولية المحدودة وفق القانون، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية، ٢٠١٧:

=

وعلى الرغم من وضوح مبدأ محدودية المسؤولية، إلا أن هناك استثناءات قانونية تُجيز في بعض الحالات امتداد ديون الشركة إلى الذمة المالية الخاصة للشركاء، تتعلق هذه الاستثناءات بشكل أساسي بتصرفات الشركاء ومدى التزامهم بالقوانين والأعراف التجارية، ومن أبرز الحالات التي قد تُسفر عن امتداد المسؤولية:

إذا ثبت أن الشريك الإداري أو أحد الشركاء أساء استخدام سلطته أو قام بتصرفات تنطوي على غش أو تدليس أو سوء إدارة ترتب عليها إلحاق أضرار بالشركة أو بالغير، يجوز أن تمتد المسؤولية لتشمل أمواله الشخصية، وفي حال قيام أحد الشركاء بإبرام عقود أو اتفاقيات باسم الشركة تتجاوز غرضها المحدد في النظام الأساسي، قد يتم تحميله المسؤولية الشخصية عن الالتزامات الناشئة عن تلك التصرفات، وإذا لم يلتزم الشركاء بالإجراءات النظامية المفروضة، مثل تسجيل الشركة أو تعديل نظامها الأساسي عند الضرورة، قد تُعتبر الشركة غير قائمة قانونًا، مما يؤدي إلى تحميل الشركاء المسؤولية الشخصية عن ديونها، وفي بعض الحالات، إذا كان الشريك الوحيد يتعامل مع الشركة بطريقة لا تميز بين ذمته المالية الشخصية وذمة الشركة، قد يتم اختراق مبدأ المسؤولية المحدودة ومحاسبته شخصيًا عن ديون الشركة.[1]

كما تُظهر هذه القواعد أن محدودية مسؤولية الشركاء ليست مطلقة، بل تخضع لاعتبارات قانونية تهدف إلى تحقيق التوازن بين حماية الشركاء من المخاطر غير المحسوبة وبين ضمان التزامهم بالسلوك التجاري السليم، يبرز هذا التوازن أهمية الشفافية والالتزام بالأنظمة واللوائح من قبل الشركاء، ليس فقط

٢٠١٨، ص: ١٠

(١) عقيدي عبد الرحمن و شروين مريم، أحكام الشركة ذات المسئولية المحدودة وفق القانون، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠

للحفاظ على حماية أصولهم الشخصية، ولكن أيضًا لتعزيز ثقة الأطراف الثالثة في التعامل مع الشركة.

ثالثا: إجراءات تداول الحصص ونقل الملكية في الشركات ذات المسؤولية المحدودة:

في الشركات ذات المسؤولية المحدودة، تُفرض قيود صارمة على عملية بيع الحصص أو التنازل عنها، وذلك حفاظًا على استقرار هيكل الشركة وضمان عدم دخول أطراف جديدة دون موافقة الشركاء، يهدف هذا القيد إلى الحفاظ على الاعتبار الشخصي للشركاء، الذي يُعد من الخصائص الأساسية لهذه الشركات، ووفقًا للنظام يتطلب التنازل عن الحصص موافقة أغلبية الشركاء الذين يمثلون ثلاثة أرباع رأس المال ما لم ينص العقد التأسيسي على نسبة أعلى، مما يعكس الطبيعة التعاقدية لهذه القيود. علاوة على ذلك، يتم تسجيل أي نقل للحصص في السجل التجاري للشركة لضمان قانونية الإجراءات وإضفاء الشفافية على عملية التداول.

أما بخصوص القواعد الخاصة بالإحلال والتوريث في الحصص بين الشركاء، فتتسم هذه القواعد بالمرونة النسبية مقارنة بشركات الأشخاص، حيث تنتقل الحصص إلى الورثة الشرعيين للشريك المتوفى دون أن يؤدي ذلك إلى انقضاء الشركة أو فقدان شخصيتها القانونية مع ذلك، قد يحدد العقد التأسيسي قيودًا على التوريث، مثل منح الشركاء حق الأولوية في شراء الحصص المورثة قبل نقلها إلى الورثة أو أطراف أخرى. هذه القواعد تهدف إلى تحقيق التوازن بين حقوق الورثة واستمرارية عمل الشركة، مع الحفاظ على انسجام العلاقة بين الشركاء[١]

---

(١) عقيدي عبد الرحمن و شروين مريم، أحكام الشركة ذات المسئولية المحدودة وفق القانون، مرجع سبق ذكره، ص: ١١

كما أن عملية تداول الحصص، سواء بالتنازل أو التوريث، لا تؤثر على الشخصية القانونية للشركة، حيث تُعامل كشخص معنوي مستقل عن الشركاء. بعبارة أخرى، تظل الشركة محتفظة بكيانها القانوني وذمتها المالية المستقلة بغض النظر عن التغيرات في هيكل الشركاء ومع ذلك، فإن دخول شركاء جدد أو انسحاب شركاء قد يؤدي إلى تغيرات في ديناميكية الإدارة واتخاذ القرارات، مما يجعل هذه العملية خاضعة لإجراءات تنظيمية وقانونية صارمة تهدف إلى ضمان استمرارية واستقرار الشركة دون الإخلال بحقوق الأطراف ذات الصلة.

رابعًا: إدارة الشركة واتخاذ القرارات في الشركات ذات المسؤولية المحدودة:

يعتبر النظام الإداري في هذه الشركات مرنًا من حيث كيفية اتخاذ القرارات، في الغالب، يتم اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الشركة من خلال تصويت الشركاء، ويعتمد على مبدأ الأغلبية لتحديد نتائج التصويت، هذا التوجه يختلف عن بعض شركات الأشخاص التي تتطلب الإجماع في القرارات الكبرى، وفي الشركات ذات المسؤولية المحدودة، يُسمح للشركاء باتخاذ القرارات المصيرية مثل تعديل العقد التأسيسي أو تعديل رأس المال عبر أغلبية معينة من الشركاء، عادةً ما تمثل ثلاثة أرباع رأس المال أو ما تحدده اللوائح الداخلية للشركة. هذا المبدأ يضمن أن إدارة الشركة تكون مرنة وسريعة، كما يوفر توازنًا بين حقوق الشركاء في اتخاذ القرار وضرورة ضمان استمرارية العمل بالشركة.[١]

كما أن عدد الشركاء في الشركات ذات المسؤولية المحدودة يؤثر بشكل كبير على عملية اتخاذ القرارات، حيث أن الشركات ذات العدد المحدود من الشركاء تتمتع بمرونة أكبر في اتخاذ القرارات مقارنة بالشركات التي تضم عددًا كبيرًا من الأفراد، وعادةً ما يتيح العدد القليل من الشركاء سهولة في التواصل

---

(١) عقيدي عبد الرحمن و شروين مريم، أحكام الشركة ذات المسئولية المحدودة وفق القانون، مرجع سبق ذكره، ص: ١١

والتنسيق بينهم، مما يعزز القدرة على اتخاذ قرارات سريعة وفعالة، في نفس الوقت يساهم هذا العدد المحدود في ضمان أن كل شريك له تأثير مباشر وكبير على سير العمل في الشركة، مما يجعل قرارات الإدارة أكثر توافقًا مع مصلحة الأغلبية، وفي بعض الحالات قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات حاسمة بشأن إدارة الشركة أو تصفيتها.(١)

ومع العدد المحدود من الشركاء، تصبح القرارات الإدارية والمصيرية أكثر تعقيدًا، حيث تزداد احتمالية حدوث تضارب في المصالح بين الشركاء، وجود عدد قليل من الشركاء يجعل كل واحد منهم معنيًا بشكل كبير في أي قرار يتم اتخاذه، سواء كان ذلك يتعلق بتوسيع نطاق عمل الشركة أو اتخاذ قرارات مالية هامة، ولهذا السبب قد يكون من الضروري أن تتضمن الأنظمة الداخلية للشركة آليات لحل النزاعات التي قد تنشأ بين الشركاء، مثل تعيين مديرين مستقلين أو وضع آليات للتصويت تضمن توازنًا بين حقوق الشركاء.(٢)

خامسًا: انقضاء الشركة وتحولها في الشركات ذات المسؤولية المحدودة:

تعد الشركات ذات المسؤولية المحدودة كغيرها من الكيانات القانونية عرضة لانقضاء الشركة نتيجة لعدة أسباب قانونية وتنظيمية، ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى انقضاء الشركة هي الخسائر المالية الكبيرة التي تؤثر على استمراريتها، إذا فقدت الشركة أكثر من ثلاثة أرباع رأس مالها نتيجة خسائر مالية مستمرة، فإنها تكون ملزمة باتخاذ إجراءات لتقويم وضعها المالي، وفي حال عدم اتخاذ الشركة لهذه الإجراءات خلال الفترة الزمنية المحددة، يمكن أن تقرر

---

(١) عقيدي عبد الرحمن و شروين مريم، أحكام الشركة ذات المسئولية المحدودة وفق القانون، مرجع سبق ذكره، ص: ١٣.

(٢) عقيدي عبد الرحمن و شروين مريم، أحكام الشركة ذات المسئولية المحدودة وفق القانون، مرجع سبق ذكره، ص: ١٤

المحكمة إغلاق الشركة أو تصفيتها.[١]

من الأسباب الأخرى التي قد تؤدي إلى انقضاء الشركة هي الاندماج مع شركات أخرى. حيث يمكن أن تندمج الشركة ذات المسؤولية المحدودة مع شركة أخرى أكبر أو أكثر قوة، مما يؤدي إلى انقضاء شخصيتها القانونية وانتقال أصولها وخصومها إلى الشركة المندمجة، كذلك يمكن أن تتحول الشركة إلى نوع آخر من الشركات، مثل شركة مساهمة أو شركة تضامن، إذا اتفق الشركاء على ذلك وقاموا بتعديل العقد التأسيسي بما يتناسب مع الشكل الجديد.

وفي حالة تعرض الشركة ذات المسؤولية المحدودة لخسائر مالية تؤدي إلى انخفاض رأس المال إلى أقل من الحد الأدنى المطلوب قانونًا، يكون على الشركة اتخاذ إجراءات فورية لتصحيح الوضع، ووفقًا لقانون الشركات، يجب على الشركة إما تقليص رأس المال ليتناسب مع الواقع المالي، أو زيادته لتعويض الخسائر وتغطية العجز، إذا فشلت الشركة في اتخاذ أحد هذه الإجراءات خلال مدة معينة، فإنها قد تصبح عرضة للانقضاء بناءً على حكم المحكمة أو وفقًا لما ينص عليه النظام القانوني في البلد المعني، وعادةً ما يتطلب تصحيح وضع رأس المال إجراء تعديل في عقد الشركة، حيث يتم تحديد المبلغ الجديد الذي سيتم استثماره أو تقليصه. قد يتطلب هذا الإجراء موافقة الشركاء بالأغلبية أو حتى بالإجماع حسب ما تنص عليه اللوائح الداخلية للشركة.[٢]

أما فيما يتعلق بالتحول إلى نوع آخر من الشركات، فإن هذا يتطلب إجراء

---

(١) عقيدي عبد الرحمن و شروين مريم، أحكام الشركة ذات المسئولية المحدودة وفق القانون، مرجع سبق ذكره، ص: ١٥.

(٢) معمري فيصل، المؤسسة ذات الشخص الوحيد ذات المسئولية المحدودة، مرجع سبق ذكره، ص: ٧

قانوني وتنظيمي محدد يتمثل في تعديل عقد الشركة وتحديث السجلات التجارية الخاصة بها، يشترط أن يتم التوافق على هذا التحول من قبل جميع الشركاء أو بالأغلبية حسب النظام الداخلي للشركة، ويتم إشعار السلطات المختصة وتسجيل التغييرات في السجلات التجارية، يتطلب التحول أيضًا إعادة تقييم الأصول والخصوم وتحديد إذا كانت هناك حاجة إلى تعديل الهيكل المالي أو الإداري للشركة بما يتناسب مع طبيعة الشركة الجديدة.[1]

□

(١) معمري فيصل، المؤسسة ذات الشخص الوحيد ذات المسئولية المحدودة، مرجع سبق ذكره، ص: ٧.

المبحث الثاني

الالتزامات القانونية للمديرين في الشركات ذات المسؤولية المحدودة

تعد الالتزامات القانونية للمديرين في الشركات ذات المسؤولية المحدودة من المواضيع الأساسية التي تشكل الركيزة في تنظيم العلاقات داخل هذه الشركات، إذ يترتب على المديرين مسؤوليات كبيرة في إدارة شؤون الشركة واتخاذ القرارات التي تتعلق بتوجيه أعمالها وحماية مصالحها، ويُتوقع من المديرين الوفاء بالعديد من الالتزامات القانونية التي تتراوح بين المسؤولية في إدارة الشركة، الالتزام بأهدافها، الحفاظ على حقوق الشركاء والمستثمرين، وتنفيذ القرارات التي تتماشى مع نظام الشركة وأحكام النظام التجاري السعودي. من المهم الإشارة إلى أن صلاحيات المديرين في الشركات ذات المسؤولية المحدودة ليست مطلقة بل تخضع لقيود قد ترد في عقد التأسيس أو بموجب القرارات التي يتخذها الشركاء، مما يضع أطرًا قانونية تضمن عدم تجاوزهم للحدود المقررة لهم،[١] ومن هنا يعمل هذا المبحث على دراسة الالتزامات القانونية للمديرين المختلفة من خلال المطلب الأول والثاني أما المطلب الثالث يختص بدراسة كيفية إثبات الإهمال على مديرين الشركات.

المطلب الأول

واجبات المديرين تجاه الشركة والشركاء

تتعدد واجبات المديرين تجاه الشركة والشركات، كالتالي:

١. واجب الإدارة بنزاهة ووفقًا للهدف المحدد في عقد التأسيس:

يجب على المديرين اتخاذ قرارات تهدف إلى تحقيق أغراض الشركة فقط،

---

(١) حسن بن غازي الرحيلي، الإطار القانوني لسلطات مدير الشركة ذات المسئولية المحدودة وواجباته، مرجع سبق ذكره، ص: ١٧٧٤.

مع مراعاة الالتزام بنظامها الأساسي وتفادي اتخاذ قرارات تتجاوز الأهداف المحددة في عقد التأسيس، وعند تأسيس الشركة، يتم تحديد الأغراض التي أُسست من أجلها الشركة في العقد، ويجب أن تكون جميع الأنشطة التي يقوم بها المديرون متوافقة مع هذه الأغراض، فإذا تم تجاوز هذه الأغراض، سواء من خلال الدخول في أعمال تجارية جديدة أو اتخاذ قرارات مالية تتنافى مع أهداف الشركة، قد يكون المدير معرضًا للمسؤولية القانونية. تُعتبر هذه المسؤولية جزءًا من دور المدير في الحفاظ على نزاهة عمل الشركة وسمعتها.

وتحدد المادة (١٨٢) من النظام أن رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة يجب أن يكون مقسومًا إلى حصص متساوية القيمة، ما يعني أن جميع الشركاء يجب أن يكونوا على دراية بأغراض الشركة وأن أي تجاوز لهذه الأغراض يعد مخالفًا لمبادئ الشركة الأساسية. المدير الذي يتخذ قرارات غير متوافقة مع هذه الأغراض قد يضر بالشركة، مما يعرضه للمسؤولية أمام الشركاء والجهات القانونية، أي قرار يتخذه المدير يهدف إلى تحقيق أغراض أخرى غير المنصوص عليها في عقد التأسيس يُعد مخالفًا ويعرضه للمسائلة وعليه، يجب على المديرين أن يتحلوا بالنزاهة ويعملوا ضمن الحدود التي رسمها عقد التأسيس، مع التأكد من أن جميع القرارات التي يتم اتخاذها تتماشى مع الأهداف الأساسية للشركة.[١]

بالإضافة إلى ذلك، إذا لم يكن هناك اتفاق محدد بشأن تغيير أهداف الشركة أو تعديل الغرض الذي تم تأسيسها من أجله، فيجب على المديرين الحصول على موافقة الشركاء وفقًا لما تحدده المادة (١٨٤) من النظام، والتي تنص على

---

(١) المادة (١٨٢) من نظام الشركات السعودي، مرجع سبق ذكره

ضرورة موافقة جميع الشركاء لتغيير جنسية الشركة أو زيادة الأعباء المالية لها.[١]

٢. واجب الوفاء بالالتزامات القانونية والمالية تجاه الشركاء:

يُعد الوفاء بالالتزامات القانونية والمالية تجاه الشركاء من أبرز الواجبات التي يجب على المديرين الالتزام بها لضمان استقرار الشركة وحمايتها من أي نزاع قد ينشأ. يتطلب هذا الواجب التزامًا تامًا بالقوانين والأنظمة المعمول بها في النظام السعودي، بالإضافة إلى الحفاظ على حقوق الشركاء المالية وفقًا للأحكام الواردة في عقد التأسيس للنظام الأساسي للشركة، ويمكن تحليل هذا الواجب في عدة محاور مهمة تتعلق بحقوق الشركاء المالية والقانونية، وكذلك الالتزام بالقرارات التي تتخذها الجمعية العامة.

أولًا، يجب على المديرين ضمان توزيع الأرباح على الشركاء وفقًا لما تم الاتفاق عليه في عقد التأسيس أو في القرارات الصادرة من الجمعية العامة للشركاء. وفقًا للمادة (١٨٦) من النظام، يجب على المديرين أن يضمنوا توزيع الأرباح وفقًا للنسبة المتفق عليها بين الشركاء في عقد الشركة، كما يلزمون بتجنب أي تصرفات قد تؤدي إلى التلاعب بالموارد المالية للشركة بما يتعارض مع مصالح الشركاء. من المهم أن يكون توزيع الأرباح عادلاً ويعكس فعلاً الأرباح المحققة من العمليات التجارية للشركة، وليس مبنيًا على حسابات غير دقيقة أو مشبوهة.[٢]

أي تلاعب في الموارد المالية قد يؤدي إلى تعريض المديرين للمسؤولية القانونية أمام الشركاء، لذا، يجب أن يتخذ المديرون كافة التدابير اللازمة لضمان إدارة الأموال بحذر وشفافية، مما يعزز ثقة الشركاء في الإدارة ويقلل من احتمالية

---

(١) المادة (١٨٤) من نظام الشركات السعودي، مرجع سبق ذكره

(٢) المادة (١٨٦) من نظام الشركات السعودي، مرجع سبق ذكره

الخلافات القانونية.

ثانيًا، يجب على المديرين الوفاء بالالتزامات القانونية المتعلقة بتعديل عقد التأسيس أو زيادة رأس المال، والتي تتطلب موافقة الجمعية العامة للشركات، حيث لا يجوز تعديل عقد التأسيس إلا بموافقة أغلبية الشركاء الذين يمثلون ثلاثة أرباع رأس المال، وهذا يضمن أن أي تغييرات مهمة تتعلق بالشركة ستكون خاضعة لموافقة الشركاء، مما يضمن العدالة والشفافية في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حقوقهم، وإن عدم الالتزام بتلك الموافقات قد يؤدي إلى بطلان القرارات التي تُتخذ دون الحصول على هذه الموافقات، ويعرض المديرين للمسؤولية أمام الشركاء، كما هو منصوص عليه في المادة (١٩٢) من النظام، وقد يتعرض المديرون أيضًا للمسائلة إذا تمت مخالفة أحكام النظام الأساسي للشركة أو القرارات القانونية المعتمدة من قبل الجمعية العامة.[١]

ويُضاف إلى ذلك، أنه يجب على المديرين إطلاع الشركاء على القوائم المالية بشكل دوري، ويتطلب ذلك إرسال صورة من تقرير المديرين وتقرير مراجع الحسابات إلى الشركاء لضمان الشفافية التامة في الأعمال المالية للشركة، هذا الالتزام يعزز العلاقة بين المديرين والشركاء، حيث يتيح لهم فرصة الاطلاع على الأمور المالية للشركة واتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على هذه المعلومات، ومن هنا يمكننا القول أنه يتعين على المديرين ضمان الوفاء التام بالالتزامات المالية والقانونية تجاه الشركاء من خلال الالتزام بالقوانين والأنظمة، وضمان توزيع الأرباح بشكل عادل، والامتثال للموافقات القانونية اللازمة في حالة تعديل عقد التأسيس أو زيادة رأس المال. كما يجب أن يتخذوا التدابير اللازمة لمنع أي تلاعب بالموارد المالية للشركة، مما يساهم في استقرار الشركة وحماية حقوق

---

(١) المادة (١٩٢) من نظام الشركات السعودي، مرجع سبق ذكره

الشركاء.[١]

٣. واجب الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية والإدارية:

تعد الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية والإدارية من الأسس الجوهرية التي تضمن نجاح الشركة واستمرارها، وتساهم في تعزيز الثقة بين المديرين والشركاء، يتطلب هذا الواجب من المديرين تقديم معلومات دقيقة وواضحة عن أداء الشركة المالي والإداري، بما في ذلك التقارير الدورية المتعلقة بالأنشطة المالية والتشغيلية للشركة، ويهدف هذا الإفصاح إلى أن يكون الشركاء على دراية تامة بجميع الأحداث والتطورات التي قد تؤثر على وضع الشركة أو أرباحها، مما يعزز من قدرتهم على اتخاذ قرارات مستنيرة.

أولًا، يجب على المديرين تقديم التقارير الدورية الدقيقة للشركاء، مثل القوائم المالية التي تشمل الميزانية العمومية، حساب الأرباح والخسائر، وتقارير التدفقات النقدية. وفقًا للمادة (١٨٩) من النظام، يتعين على المديرين تقديم تقرير مفصل عن أداء الشركة المالي خلال فترة معينة، وإرسال هذا التقرير إلى الشركاء بشكل دوري، كما يجب أن تتضمن التقارير معلومات مفصلة عن تطور الإيرادات والنفقات، مع تحليل الأداء المالي للشركة مقارنة بالأهداف والخطط الموضوعة مسبقًا. يضمن هذا الإفصاح الشفاف أن الشركاء على دراية كاملة بموقف الشركة المالي، مما يساعدهم في اتخاذ قرارات بشأن توزيع الأرباح أو اتخاذ إجراءات تصحيحية إذا لزم الأمر.[٢]

---

(١) حسن بن غازي الرحيلي، الإطار القانوني لسلطات مدير الشركة ذات المسئولية المحدودة وواجباته، مرجع سبق ذكره، ص: ١٧٧٨

(٢) المادة (١٨٩) من نظام الشركات السعودي، مرجع سبق ذكره

ثانيًا، يتعين على المديرين أيضًا إطلاع الشركاء على التقارير الإدارية المتعلقة بكيفية إدارة العمليات والأنشطة داخل الشركة. هذه التقارير يجب أن تتضمن تفاصيل حول إدارة المشاريع، الاستراتيجيات المتبعة لتحسين الأداء، وأي قرارات إدارية هامة قد تؤثر على مستقبل الشركة. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن يطلع الشركاء على أي تغييرات مهمة قد تطرأ على هيكل الشركة أو استراتيجياتها، مثل التوسعات أو التحسينات في النظم الإدارية، من خلال هذا الإفصاح، يشعر الشركاء بأنهم جزء من القرارات الإدارية الهامة التي يتم اتخاذها داخل الشركة، مما يعزز الثقة ويقلل من المخاوف.

ثالثًا، يتضمن واجب الشفافية أيضًا الإعلان عن أي قرارات هامة يتم اتخاذها في الجمعية العامة أو خارجها والتي قد تؤثر على مستقبل الشركة، على سبيل المثال، إذا كانت هناك تغييرات جوهرية في السياسات المالية أو إذا كانت هناك صفقات تجارية كبيرة أو استثمارات جديدة، فإن من واجب المديرين إعلام الشركاء بهذه التغيرات بشكل واضح ومباشر، حيث أنه يجب أن يتم نشر القرارات الهامة التي تتخذها الجمعية العامة، مثل تعيين المديرين أو تحديد توزيع الأرباح، على أن تشمل كل المعلومات المرتبطة بتلك القرارات. يتعين على المديرين أن يضمنوا أن هذه القرارات معلنة بشفافية وأن الشركاء يتمكنون من الاطلاع عليها في الوقت المناسب.[1]

رابعًا، في سياق الشفافية والإفصاح، يُعتبر التزام المديرين بالمعايير المهنية في إعداد التقارير المالية أمرًا أساسيًا، ولا يقتصر الأمر على تقديم الأرقام والبيانات فقط، بل يجب أن تكون هذه المعلومات دقيقة وتعكس واقع الشركة بشكل صحيح دون تحريف أو تلاعب، يجب أن يتم إعداد التقارير وفقًا للمعايير

---

(١) حسن بن غازي الرحيلي، الإطار القانوني لسلطات مدير الشركة ذات المسئولية المحدودة وواجباته، مرجع سبق ذكره، ص: ١٧٨٠

المحاسبية المعترف بها دوليًا، مما يضمن مصداقية البيانات المالية. علاوة على ذلك، يجب أن تكون التقارير خالية من أي معلومات مضللة أو غامضة، بحيث يكون الشركاء قادرين على فهم الأوضاع المالية والإدارية للشركة بوضوح، هذه الشفافية تساهم في منع أي مشاكل قانونية أو نزاعات قد تنشأ بسبب عدم وضوح المعلومات، مما يساعد على الحفاظ على سمعة الشركة ويزيد من استقرارها المالي والإداري.(١)

٤. واجب الحفاظ على أموال الشركة وعدم التصرف فيها بشكل غير قانوني:

يُعد الحفاظ على أموال الشركة من المبادئ الأساسية التي تضمن استمراريتها ونجاحها. من الواجب على المديرين أن يلتزموا بتوجيه أموال الشركة نحو الأنشطة المشروعة التي تخدم مصلحة الشركة والشركاء، مع ضرورة الامتناع عن أي تصرفات قد تؤدي إلى استغلال هذه الأموال لأغراض شخصية أو غير قانونية، وفقًا لقانون الشركات، يُمنع على المديرين استخدام أموال الشركة لأغراض شخصية أو شخصية أخرى، ويجب أن يقتصر استخدام هذه الأموال على الأغراض التي تخدم نشاط الشركة الأساسي وتطويرها، أي تصرف بخلاف ذلك يعتبر انتهاكًا لواجب المدير ويعرضه للمسؤولية القانونية.(٢)

وأحد أهم جوانب هذا الواجب هو التزام المديرين بعدم اتخاذ قرارات قد تؤدي إلى خسائر غير مبررة للشركة أو تؤثر على حقوق الشركاء، يتعين على المديرين ضمان أن يتم استخدام الموارد المالية للشركة بحذر ووفقا لخطط استثمارية مدروسة ومبنية على دراسات جدوى معقولة، إذا قام المدير باتخاذ

---

(١) هند عبدالله قاسي، مسئولية مدير الشركة ذات المسئولية المحدودة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ٢٠١٢، ص: ١٨.

(٢) هند عبدالله قاسي، مسئولية مدير الشركة ذات المسئولية المحدودة، مرجع سبق ذكره، ص: ١٨.

قرارات مالية غير محكمة أو قام باستثمار الأموال في مشروعات ذات مخاطر عالية دون دراسة جدوى دقيقة، فإنه يمكن أن يواجه تبعات قانونية نتيجة لإهدار المال العام للشركة، يجب على المديرين أن يلتزموا بما هو لصالح مصلحة الشركة والشركاء، وتجنب أي تصرفات تؤدي إلى تدهور الوضع المالي للشركة.(١)

٥. واجب حماية حقوق الشركاء في الحالات الاستثنائية:

يُعتبر حماية حقوق الشركاء من المسؤوليات الأساسية التي تقع على عاتق المديرين، وخاصة في حالات الأزمات أو التغيرات الكبيرة التي قد تطرأ على الشركة، عندما تواجه الشركة مشكلات مالية أو قانونية، أو إذا حدثت تغيرات هيكلية كبيرة مثل تعديل عقد التأسيس أو زيادة رأس المال، يتعين على المديرين أن يتخذوا التدابير اللازمة لحماية حقوق الشركاء وعدم التأثير سلبًا على مصالحهم. من الواجب على المديرين إبلاغ الشركاء بهذه التغيرات بأسرع وقت ممكن، وتوضيح الآثار المحتملة على حقوقهم.(٢)

أما في الحالات الاستثنائية، يجب على المديرين التنسيق مع الشركاء لضمان الشفافية التامة في كافة القرارات المهمة التي قد تؤثر على ملكياتهم أو حصصهم في الشركة، يتضمن ذلك ضرورة التشاور مع الشركاء قبل اتخاذ أي قرار قد يؤدي إلى تقليص حصصهم أو تغيير في استحقاقاتهم من الأرباح أو توزيع رأس المال. على سبيل المثال، إذا كانت الشركة تواجه صعوبة مالية قد تؤدي إلى تخفيض رأس المال، يجب أن يتم هذا الإجراء بموافقة الشركاء وبعد

---

(١) هند عبدالله قاسي، مسئولية مدير الشركة ذات المسئولية المحدودة، مرجع سبق ذكره، ص: ١٨.

(٢) هند عبدالله قاسي، مسئولية مدير الشركة ذات المسئولية المحدودة، مرجع سبق ذكره، ص: ١٩.

مناقشة تأثيراته عليهم.

وأيضا، يتعين على المديرين اتخاذ خطوات إضافية لضمان حماية حقوق الشركاء في حالات التصفية أو إعادة الهيكلة. إذا تم اتخاذ قرارات قد تؤثر بشكل كبير على وضع الشركاء في الشركة، مثل تقليص عدد الحصص أو تعديل اتفاقية الأرباح، ينبغي على المديرين ضمان أن هذه القرارات متوافقة مع مصلحة جميع الشركاء وليس لمصلحة فئة أو فرد بعينه. يجب أن يتمتع الشركاء بحقوق متساوية في المشاركة في القرارات المصيرية التي تؤثر على مصير الشركة أو على حقوقهم المالية.[١]

المطلب الثاني

واجبات المديرين تجاه الأطراف الخارجية (الدائنين والعملاء)

تتعدد واجبات المديرين تجاه الأطراف الخارجية، حيث يجب الحفاظ على مصالح الدائنين، والإفصاح عن المعلومات الهامة لهم، وضرورة الوفاء بالالتزامات التعاقدية مع العملاء، وتقديم خدمات ذات جودة لهم، بجانب التعامل بشفافية ووضوح في التعاقدات المالية مع الأطراف الخارجية، وفيما يلي نناقش كل منهم بالتفصيل:

١. الحفاظ على مصالح الدائنين:

بموجب نظام الشركات الجديد، تقع على عاتق المديرين مسؤولية كبيرة في الحفاظ على مصالح الدائنين. وفقًا للمادة ١٩١ من النظام، إذا قررت الجمعية العامة تخفيض رأس مال الشركة، فإن الشركة ملزمة بدعوة الدائنين للإعراب عن اعتراضاتهم على التخفيض، وذلك في مدة لا تتجاوز ٦٠ يومًا من تاريخ نشر

---

(١) هند عبدالله قاسي، مسئولية مدير الشركة ذات المسئولية المحدودة، مرجع سبق ذكره، ص: ١٩.

القرار في الصحف اليومية، وإذا اعترض أي دائن على قرار التخفيض، يجب على الشركة إما دفع الدين فورًا إذا كان مستحقًا أو تقديم ضمان كافٍ لدفعه إذا كان مؤجلًا.(١)

إضافة إلى ذلك، يشير النظام إلى مسؤولية المديرين في ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق الدائنين من خلال اتخاذ القرارات المالية التي قد تؤثر على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، وفي حال تبين أن الشركة قد تجاوزت حدود قدرتها على سداد ديونها، يجب على المديرين دعوة الشركاء للاجتماع لاتخاذ القرار المناسب بشأن استمرار الشركة أو حلها، وذلك وفقًا للمادة ١٩٥ من النظام، فإذا استمرت الشركة في النشاط دون اتخاذ القرار المناسب، يصبح الشركاء مسؤولين بشكل تضامني عن سداد جميع ديون الشركة.(٢)

ومن خلال هذه الأحكام، يتضح أن المديرين ملزمون بالحرص على الوفاء بالتزامات الشركة تجاه الدائنين، مع ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم تعريض حقوقهم للخطر، وتوفير ضمانات كافية لحمايتهم في حال اتخاذ قرارات تؤثر على استقرار الشركة المالي.

٢. الوفاء بالالتزامات التعاقدية مع العملاء:

يعد الوفاء بالالتزامات التعاقدية مع العملاء أحد الواجبات الأساسية التي يتحملها المديرون في الشركات ذات المسؤولية المحدودة، حيث يجب على المديرين أن يلتزموا بمسؤولياتهم وفقًا لعقد الشركة أو أي قرارات تتخذها الجمعية العامة، بما في ذلك ضمان التزام الشركة بكافة حقوق عملائها في إطار العقود المبرمة، لا يجوز للمديرين اتخاذ قرارات قد تؤثر سلبًا على سمعة الشركة

---

(١) المادة (١٩١) من نظام الشركات السعودي، مرجع سبق ذكره

(٢) المادة (١٩٥) من نظام الشركات السعودي، مرجع سبق ذكره

أو تؤدي إلى الإضرار بحقوق العملاء، حيث أن ذلك يهدد الثقة المتبادلة بين الشركة وعملائها، ويؤثر في استمرارية العلاقة التجارية بين الطرفين.[١]

علاوة على ذلك، يجب أن يكون المديرون حريصين على ضمان أن جميع العمليات التجارية التي تقوم بها الشركة تتماشى مع الالتزامات التعاقدية مع العملاء، بما في ذلك تقديم المنتجات أو الخدمات في المواعيد المحددة وبالجودة المتفق عليها، وإذا تبين أن الشركة غير قادرة على الوفاء بهذه الالتزامات، فإن المديرين ملزمين بإبلاغ العملاء بذلك واتخاذ التدابير اللازمة لتقليل الأضرار المحتملة.

وبموجب المادة ١٨٢، التي تنص على ضرورة التزام الشركة بتوزيع الأرباح وفقًا لما تم الاتفاق عليه في العقد، يكون للمديرين دور محوري في الحفاظ على العلاقة مع العملاء، حيث إن أي إخلال بالتزامات الشركة تجاه عملائها يمكن أن يؤدي إلى فقدان الثقة وتضرر السمعة التجارية للشركة، هذا يتطلب من المديرين التصرف بحذر شديد في اتخاذ القرارات التي قد تؤثر على هذه الالتزامات، ويجب أن تلتزم الشركة بالمواعيد المحددة وتنفيذ العقود وفقًا لأعلى المعايير المتفق عليها.[٢]

٣. الإفصاح عن المعلومات المهمة للدائنين:

يُلزم المديرون بالإفصاح عن أي تطورات قد تؤثر على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الدائنين، مثل الأزمات المالية أو التغييرات الهامة في الإدارة، وذلك لضمان حقوق الدائنين وتوفير الشفافية في التعامل، حيث وفقًا

---

(١) هند عبدالله قاسي، مسئولية مدير الشركة ذات المسئولية المحدودة، مرجع سبق ذكره، ص: ١٧

(٢) المادة (١٨٢) من نظام الشركات السعودي، مرجع سبق ذكره

للمادة ١٩١ من النظام، إذا كانت الشركة تعاني من خسائر كبيرة تهدد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، يجب على المديرين دعوة الشركاء للاجتماع لاتخاذ قرار بشأن استمرار الشركة أو حلها، وهذا يستلزم إبلاغ الدائنين عن هذه الخسائر وإتاحة الفرصة لهم للاعتراض على أي قرار قد يؤثر على حقوقهم. في حالة ما إذا كانت الخسائر قد بلغت نصف رأس المال، يجب على المديرين دعوة الدائنين لإبداء اعتراضاتهم خلال مدة لا تزيد على ٦٠ يومًا من تاريخ نشر القرار في الجريدة اليومية.

كما يُلزم النظام المديرين بتقديم معلومات دقيقة وواضحة بشأن وضع الشركة المالي لأطراف ثالثة، بما في ذلك الدائنين، لضمان قدرتهم على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مستحقاتهم. إذا كانت هناك تغييرات جوهرية في الإدارة أو في الهيكل المالي للشركة، فإن المديرين مطالبون بالإفصاح عن هذه التغييرات فورًا، لضمان الشفافية واستمرارية الثقة بين الشركة والدائنين.[1]

٤. ضمان تقديم خدمات ومنتجات عالية الجودة:

يتحمل المديرون مسؤولية كبيرة في ضمان تقديم خدمات أو منتجات عالية الجودة للعملاء، وذلك للحفاظ على سمعة الشركة وضمان رضا العملاء، وهو ما يعكس التزام الشركة بالقيم المهنية والامتثال للعقود المبرمة، يُعد تقديم خدمات أو منتجات بجودة عالية أمرًا جوهريًا في بناء الثقة مع العملاء، وهو ما يضمن استمرار العلاقة التجارية ويعزز استدامة الشركة في السوق، وحسب المادة ١٨٢ تُرتب الحصص في الشركة حقوقًا متساوية في الأرباح والربح الناتج عن العمل الجيد، وبالتالي فإن الإدارة الناجحة التي تضمن تقديم منتجات أو خدمات ذات جودة تساهم في تحقيق الأرباح وتوزيعها على الشركاء وفقًا

---

(١) برهان سليم ربيع السيوف، المركز القانوني للشريك في الشركة ذات المسئولية المحدودة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٨، ص: ٣٤.

للنظام. وبما أن الهدف الأساسي لأي شركة هو تحقيق الأرباح المستدامة من خلال توفير قيمة حقيقية للعملاء، فإن واجب المديرين يتمثل في الحرص على مستوى الأداء والخدمات التي تُقدم للعملاء، وعدم اتخاذ قرارات قد تؤثر سلبًا على هذه الجودة.(١)

من ناحية أخرى، قد يُعتبر أي تراجع في جودة الخدمات أو المنتجات خرقًا لالتزامات الشركة تجاه عملائها، مما ينعكس بشكل سلبي على سمعة الشركة وقدرتها التنافسية. في هذا السياق، تقع على عاتق المديرين مسؤولية مستمرة في تحقيق أعلى معايير الجودة وحماية مصلحة العملاء، وهو ما يساهم في تعزيز مكانة الشركة في السوق.

٥. التعامل بشفافية ووضوح:

يتحمل المديرون مسؤولية كبيرة في تقديم معلومات دقيقة وشاملة فيما يتعلق بالتعاملات المالية، بما في ذلك شروط الدفع، الفوائد، الضمانات، وأي تغييرات قد تطرأ على هذه الشروط، ووفقًا للمادة ١٧٣ يشترط أن تكون جميع الحصص النقدية والعينية قد تم الوفاء بها بشكل كامل ويتم إيداعها في أحد البنوك المرخصة، وهذه العملية تتطلب شفافية في التعامل مع الأطراف الخارجية. هذه الشفافية تضمن للمستثمرين، بما فيهم الدائنين والعملاء، الاطمئنان إلى أن الشركة تدير مواردها بشكل مسؤول وتلتزم بالاتفاقات المالية بشكل صحيح.(٢)

إضافة إلى ذلك، وفقًا للمادة ١٧٥، يجب على المديرين تقديم طلب

---

(١) برهان سليم ربيع السيوف، المركز القانوني للشريك في الشركة ذات المسئولية المحدودة، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٦.

(٢) المادة (١٧٣) من نظام الشركات السعودي، مرجع سبق ذكره

لتسجيل الشركة في السجل التجاري في غضون ٣٠ يومًا من التوثيق الرسمي لعقد الشركةن هذا الإجراء يعكس الشفافية والوضوح في كل مرحلة من مراحل إنشاء الشركة، مما يضمن للأطراف الخارجية فهم تام للعمليات المالية والهيكل التنظيمي للشركة، وعلى نفس المنوال، يُلزم المديرون بالإفصاح عن أي تغييرات هامة قد تؤثر على التزامات الشركة تجاه الدائنين والعملاء، مثل الأزمات المالية أو التعديلات الجوهرية في سياسات الشركة أو الإدارة. وفقًا للمادة ١٧٦، فإن الشفافية مطلوبة أيضًا عند التنازل عن الحصص، حيث يجب على المديرين إخطار الشركاء بشروط التنازل، مما يعكس التزام الشركة بالإفصاح الكامل في كافة التعاقدات المالية، وتُظهر هذه الأحكام أهمية الشفافية والوضوح في تعزيز الثقة بين الشركة والأطراف الخارجية، وهو ما يعزز العلاقات التجارية ويقلل من المخاطر المحتملة الناتجة عن التفاهمات الغامضة أو التعاقدات المالية غير الواضحة.[١]

المطلب الثالث

إثبات الإهمال على مديرين الشركات ذات المسئولية المحدودة

الإهمال هو تقصير أو تقاعس المدير في أداء واجباته ومسؤولياته تجاه الشركة، حيث يُعتبر هذا التصرف خللاً في الوفاء بالواجبات المنوطة به، سواء في مجال اتخاذ القرارات أو في الإشراف على الأمور المالية والإدارية للشركة، وفقًا للقانون، يتحمل المدير المسؤولية القانونية عن الإهمال في أداء مهامه، وتُحدد هذه المسؤولية بناءً على النظام الأساسي للشركة والأحكام القانونية المقررة، وعليه تعد مسؤولية المديرين في الشركات ذات المسؤولية المحدودة من الموضوعات الهامة التي تتعلق بمستوى الالتزام والمهنية التي يجب أن يتحلى بها المدير في سبيل ضمان سير الأعمال بانتظام وحماية مصالح الشركة

---

(١) المادتين (١٧٥: ١٧٦) من نظام الشركات السعودي، مرجع سبق ذكره

والشركاء، حيث يشير القانون إلى أن المديرين يتحملون المسؤولية القانونية تجاه الشركة والشركاء في حال ارتكابهم أي أخطاء في أداء عملهم، ولا يجوز للمديرين التملص من هذه المسؤولية حتى وإن كانت هناك موافقة من الشركاء على أعمالهم، إذ ينص القانون على أن أي اتفاق يتنافى مع هذا التوجه يُعتبر كأن لم يكن.[١]

كما أن الأخطاء التي قد تقع من المديرين تشمل، على سبيل المثال، التأخير في اتخاذ القرارات الحيوية للشركة أو الفشل في مراقبة أو معالجة القضايا المالية أو الإدارية، في هذه الحالات، يكون المدير مسؤولًا عن تعويض الأضرار الناتجة عن هذا الإهمال، سواء كانت هذه الأضرار قد لحقت بالشركة نفسها أو بأي من الأطراف الأخرى المعنية وبالتالي، فإن مسؤولية المدير لا تقتصر فقط على الأداء داخل الشركة ولكن تمتد لتشمل الأضرار التي قد تترتب على إخفاقه في اتخاذ قرارات أو في تطبيق ما يتطلبه نظام الشركة من إجراءات.

من جهة أخرى، يؤكد القانون على وجود فترة زمنية معينة للسماح باتخاذ الإجراءات القانونية ضد المديرين الذين أخلوا بواجباتهم. وفقًا للمادة (١٧٩)، لا تُقبل دعوى المسؤولية ضد المديرين بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ اكتشاف الفعل الضار، ما يعني أن الشركاء في الشركة لهم الحق في إقامة دعوى ضد المديرين خلال هذه الفترة، مع إمكانية المطالبة بالتعويض إذا ما ثبت أن الإهمال كان هو السبب المباشر في الأضرار المترتبة على الشركة.[٢]

إضافة إلى ذلك، تحدد المادة (١٧٤) مسؤولية المديرين عند التسبب في

---

(١) معمري فيصل، المؤسسة ذات الشخص الوحيد ذات المسئولية المحدودة، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٨.

(٢) المادة (١٧٩) من نظام الشركات السعودي، مرجع سبق ذكره

بطلان تأسيس الشركة أو مخالفة الأحكام القانونية واللائحية المتعلقة بتأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة في هذه الحالة، يتحمل المديرون المسؤولية بالتضامن مع الشركاء الذين تسببوا في البطلان، تُعتبر الشركة باطلة من الناحية القانونية إذا كانت قد تأسست بالمخالفة للقوانين والأنظمة المعمول بها، ما يترتب عليه مسؤولية تعويض الأضرار الناتجة عن هذا البطلان. وبالتالي، يمكن أن يؤدي إهمال المديرين في هذا السياق إلى تبعات قانونية خطيرة.[١]

من المهم الإشارة إلى أن المديرين في الشركات ذات المسؤولية المحدودة يتحملون مسؤولية شديدة تجاه الالتزام بالنظام الأساسي للشركة، بما يشمل أداء واجباتهم بدقة واهتمام. وفي حال عدم التزامهم، يحق للشركاء في الشركة اتخاذ إجراءات قانونية لمقاضاة المديرين وتحميلهم المسؤولية عن أي أضرار تسببت فيها الإدارة غير الرشيدة، هذا الالتزام ينبع من ضرورة ضمان حسن سير الأعمال وتحقيق أهداف الشركة[٢]، ومن هنا نتطرق إلى كيفية إثبات الإهمال والتمييز بينه وبين الأخطاء المهنية، إضافة إلى الإجراءات التي يتم إتباعها عند إثبات إهمال المديرين داخل الشركة، كالتالي:

أولًا: إثبات الإهمال في إدراة الشركة:

ويعد إثبات الإهمال في إدارة الشركة من الأمور الأساسية عند مساءلة المديرين عن تقصيرهم في أداء واجباتهم، ويمكن أن يتم هذا الإثبات من خلال مجموعة من الأدلة المادية التي تبرز سلوك المديرين غير المسؤول في إدارة الشركة، من أبرز هذه الأدلة هي الوثائق المالية والتقارير القانونية التي توضح مدى تدهور الأداء المالي أو الإداري للشركة نتيجة لعدم التزام المديرين

---

(١) المادة (١٧٤) من نظام الشركات السعودي، مرجع سبق ذكره

(٢) معمري فيصل، المؤسسة ذات الشخص الوحيد ذات المسئولية المحدودة، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٨

بواجباتهم فمثلًا: إذا أظهرت التقارير المالية وجود خسائر كبيرة أو تراجع في الإيرادات دون وجود مبرر منطقي أو خطة معالجة واضحة، فإن هذه الوثائق تكون دليلاً هامًا على وجود تقصير في الرقابة المالية، مما يعزز فرضية الإهمال من قبل المديرين.[١]

علاوة على ذلك، يمكن أن تلعب الشهادات دورًا محوريًا في إثبات الإهمال. فقد يكون لدى الشركاء أو الموظفين معلومات حول التقاعس في اتخاذ القرارات الحاسمة أو الفشل في إدارة العمليات اليومية بشكل سليم، وتعد شهادات هؤلاء الأفراد من الأدلة المعتبرة في تقديم قضايا الإهمال أمام المحكمة، خاصة إذا كانت الشهادات تشير إلى سلوكيات غير احترافية من المديرين مثل التهاون في تنفيذ القرارات أو التقاعس في متابعة سير العمل داخل الشركة.

كما لا تقتصر الأدلة على الوثائق والشهادات فقط، بل قد تشمل أيضًا الأدلة التقنية مثل رسائل البريد الإلكتروني، والمراسلات الداخلية، التي تظهر عدم اكتراث المديرين بالأمور التي تتطلب تدخلاً عاجلاً أو تجاوزهم للأنظمة واللوائح الداخلية للشركة، إذ يمكن للمراسلات بين المديرين أو مع الشركاء أن تكشف عن إهمال واضح في التعامل مع القضايا الهامة، ومن خلال تحليل هذه الأدلة، يمكن للمحكمة تحديد ما إذا كان الإهمال قد وقع بالفعل وإذا ما كان المديرون قد فشلوا في الوفاء بمسؤولياتهم، مما يستدعي تحميلهم المسؤولية القانونية.

---

(١) معمري فيصل، المؤسسة ذات الشخص الوحيد ذات المسئولية المحدودة، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٩

ثانيًا: إجراءات عزل المدير نتيجة للإهمال:(١)

تتطلب إجراءات قانونية واضحة ومحددة وفقًا للنظام الأساسي للشركة، حيث يحق للهيئة العامة للشركة اتخاذ قرار عزل المدير إذا ثبتت مسؤوليته عن الإهمال الذي أدى إلى تدهور الوضع المالي أو تقصير جسيم في أداء مهامهن والعزل لا يتم بشكل عشوائي، بل يجب أن يكون بناءً على فحص دقيق للأدلة والشهادات التي تثبت الإهمال من قبل المدير، ويتخذ قرار العزل من خلال الجمعية العامة للشركاء أو الجمعية العامة الخاصة بالشركة، وتكون عملية اتخاذ القرار بموافقة أغلبية الشركاء وفقًا للمادة ١٨٣ ، التي تشترط أن يكون القرار بناءً على مداولات قانونية، حيث يتم التأكد من وجود مبررات قوية للقرار.(٢)

أما بالنسبة للنتائج القانونية للإهمال، فإن عزل المدير لا يعني بالضرورة نهاية المسؤولية القانونية له، بل قد يؤدي إلى تحمل المدير مسؤولية تعويض الأضرار التي لحقت بالشركة بسبب تقصيره، وبموجب المادة ١٧٩، يمكن للشركاء في الشركة المطالبة بتعويض الأضرار التي تسببت فيها أفعال المدير غير المسؤولة، كما يحق للشركاء، إذا تم عزل المدير بسبب الإهمال، أن يطالبوا بتعويض الأضرار الناتجة عن قراراته الخاطئة والتي قد تكون سببت خسائر مالية للشركة. في هذه الحالة، قد يتم اللجوء إلى المحاكم لمقاضاة المدير بغرض تعويض الأضرار، وقد يترتب على ذلك مسؤولية تضامنية بين المدير والشركاء إذا كانت الأسباب مرتبطة بشكل مباشر بالتقصير الذي تسبب في الإضرار بمصالح الشركة، إضافة إلى ذلك، قد يترتب على قرار العزل التأثير على سمعة المدير بشكل سلبي، مما يمكن أن يؤثر على فرصه المستقبلية في تولي المناصب

---

(١) معمري فيصل، المؤسسة ذات الشخص الوحيد ذات المسئولية المحدودة، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٩

(٢) المادة (١٨٣) من نظام الشركات السعودي، مرجع سبق ذكره

الإدارية أو غيرها من المسؤوليات في الشركات الأخرى. وفي هذه الحالات، تزداد أهمية الحفاظ على مهنية القرار وإجراءات العزل لتجنب التأثيرات القانونية أو الاجتماعية السلبية التي قد تنجم عن مثل هذه القضايا.(١)

ثالثا: التمييز بين الإهمال والأخطاء المهنية:

إن الإهمال يشير إلى تقصير واضح ومتعمد من المدير في أداء واجباته، بحيث يتجاهل أو يهمل اتخاذ القرارات اللازمة أو متابعة الأمور الهامة التي تساهم في استقرار ونجاح الشركة، هذا النوع من الإهمال يكون له آثار سلبية مباشرة على الشركة، مثل تدهور الأداء المالي أو التسبب في خسائر جسيمة نتيجة للتقاعس عن اتخاذ الإجراءات الصحيحة في الوقت المناسب، أما الأخطاء المهنية تتعلق بالقرارات التي قد يتخذها المدير بناءً على خبرته أو معرفته، والتي قد تكون غير صحيحة ولكن ليست ناتجة عن إهمال متعمد، والأخطاء المهنية يمكن أن تكون نتيجة لتحليل غير دقيق أو تفسيرات غير صحيحة للمعلومات المتاحة في لحظة اتخاذ القرار، هذه الأخطاء لا تعني بالضرورة أن المدير أهمل واجباته، بل قد تكون نتيجة لتقدير خاطئ أو ظروف غير متوقعة، لذلك الأخطاء المهنية لا تؤدي عادةً إلى نفس النتائج القانونية المترتبة على الإهمال، إلا إذا كانت متكررة أو تسببت في أضرار جسيمة للشركة.(٢)

إذن، الفرق الجوهري بين الإهمال والأخطاء المهنية يكمن في مدى الجدية في التقصير وتأثيره على الشركة. الإهمال يعد تقصيرًا جسيمًا يؤدي إلى أضرار

---

(١) لينا جمعة محمود البنا، المسئولية القانونية لمدير الشركة ذات المسئولية المحدودة، مرجع سبق ذكره، ص: ١٩٨.

(٢) لينا جمعة محمود البنا، المسئولية القانونية لمدير الشركة ذات المسئولية المحدودة، مرجع سبق ذكره، ص: ١٩٩

ملموسة وواقعية، بينما الأخطاء المهنية قد تكون مجرد نتيجة لقرار غير موفق لا يتسم بالتقصير.

المبحث الثالث

المسؤولية القانونية للمديرين وأثرها

تُعد المسؤولية القانونية للمديرين في الشركات ذات المسؤولية المحدودة من أبرز الجوانب التي تُنظم العلاقة بين الإدارة والشركاء، وتضمن تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة في الشركة، وتكتسب هذه المسؤولية أهمية خاصة نظراً لدور المديرين المحوري في توجيه أعمال الشركة، واتخاذ القرارات التي تؤثر على مركزها المالي وقانونية إجراءاتها، كما ويتمثل أثر هذه المسؤولية في تعزيز الشفافية والمساءلة، حيث يتحمل المديرون تبعات أي تجاوزات أو أخطاء ترتكب أثناء إدارة الشركة، سواء كان ذلك بسبب الإخلال بأحكام النظام الأساسي أو القوانين المنظمة، أو نتيجة الإضرار بحقوق الشركاء أو الغير. ومن خلال هذه المسؤولية، يتم حماية أموال الشركاء وحقوق الدائنين، وضمان استمرارية الشركة ضمن إطار قانوني منظم[1]، وعليه ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين أساسيين.

المطلب الأول

المسؤولية المدنية وآليات المحاسبة

تتجسد المسؤولية المدنية للمديرين في الشركة ذات المسؤولية المحدودة من خلال الالتزام بواجب العناية والحرص عند إدارة شؤون الشركة، وهو واجب يتطلب منهم التصرف بحسن نية وبما يتماشى مع مصالح الشركة والشركاء. وفقاً

---

(١) عبدالله مسفر الحيان، مسئولية مدير الشركة ذات المسئولية المحدودة،مرجع سبق ذكره، ص: ٩٨٧.

للمادة (١٧٨) من النظام، يُلزم المديرون بأداء مهامهم ضمن حدود سلطاتهم المعلنة بطريقة تحقق مصلحة الشركة دون تعريضها لأي مخاطر قانونية أو مالية. ويعني ذلك أنهم يتحملون مسؤولية الالتزام بالتشريعات ذات الصلة، وعقد الشركة، والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة، بما يضمن سلامة الإجراءات وحماية حقوق الشركاء والدائنين.[١]

ويشمل واجب العناية التأكد من اتخاذ القرارات استناداً إلى تقييم دقيق وموضوعي للمخاطر والفرص، مع الالتزام بمعايير الحوكمة الرشيدة. على سبيل المثال، في حال أهمل المديرون إجراء التدقيق المالي المناسب، أو تجاوزوا حدود صلاحياتهم، فإنهم قد يتعرضون للمساءلة المدنية بسبب الإهمال أو التقصير. ويُظهر النظام حرصاً على حماية الشركاء من خلال فرض التزامات قانونية واضحة على المديرين، مما يجعلهم مسؤولين عن أي أضرار تنشأ عن أعمالهم غير المشروعة أو التي تتعارض مع مصلحة الشركة.

علاوة على ذلك، يُعتبر الالتزام بواجب الحرص وسيلة لضمان الحفاظ على رأس مال الشركة واستمرارية نشاطها التجاري، فالمدير الذي يتخذ قرارات مخالفة للنظام أو للعقد الأساسي يعرض الشركة لخسائر قد تؤثر على حقوق الشركاء أو الغير، مثل الدائنين. وفي مثل هذه الحالات، يُمكن رفع دعاوى مدنية للمطالبة بالتعويض، مع الالتزام بالقيد الزمني المتمثل في ثلاث سنوات من تاريخ اكتشاف الفعل الضار. هذه القواعد تُكرس مفهوم المسؤولية المدنية كآلية لضمان توازن العلاقات القانونية داخل الشركة، وتعزز من ثقافة الحوكمة والمساءلة.[٢]

---

(١) المادة (١٧٨) من نظام الشركات السعودي الجديد، مرجع سبق ذكره.

(٢) عبدالله مسفر الحيان، مسئولية مدير الشركة ذات المسئولية المحدودة، مرجع سبق ذكره، =

وتقع على المديرين مسؤولية كبيرة عند اتخاذ القرارات التي تؤثر على مصالح الشركة، الشركاء، أو الغير، حيث إن أي خطأ ينجم عن الإهمال أو سوء الإدارة قد يترتب عليه مسؤولية قانونية، وفقاً للمادة (١٧٣) من النظام، يكون المديرون مسؤولين عن صحة القرارات التي يتخذونها، خاصة إذا تسببت هذه القرارات في خسائر للشركة أو أضرار للشركاء أو الغير. ويتضح ذلك في النص على مسؤولية المديرين عن تقدير الحصص العينية التي تدخل في رأس المال، حيث يتحملون تبعات أي خطأ في التقدير. إذا أُثبت أن المديرين اتخذوا قرارات بناءً على إهمال أو عدم مراعاة لمصالح الشركة، فقد يكونون ملزمين بالتعويض عن الأضرار الناجمة.[١]

وتتجلى مسؤولية المديرين أيضاً عند اتخاذ قرارات مالية أو إدارية تؤدي إلى خسائر، مثل إبرام عقود غير مدروسة أو الدخول في مشروعات تنطوي على مخاطر غير محسوبة، في مثل هذه الحالات، يتعين على المديرين أن يثبتوا أنهم اتبعوا معايير الحذر والاحترافية عند اتخاذ القرار، وإلا قد يتعرضون للمساءلة المدنية. على سبيل المثال، إذا قرر المديرون استثمار أموال الشركة في نشاط غير مصرح به أو غير مرتبط بأغراضها المنصوص عليها في عقد الشركة، ونتج عن ذلك خسائر، فإنهم يتحملون المسؤولية المباشرة عن تلك الخسائر.(٢)

كما تقع على المديرين مسؤولية كبيرة عند اتخاذ القرارات التي تؤثر على مصالح الشركة، الشركاء، أو الغير، حيث إن أي خطأ ينجم عن الإهمال أو سوء

ص: ٩٨٨.

(١) المادة (١٧٣) من نظام الشركات السعودي الجديد، مرجع سبق ذكره.

(٢) عبد العزيز بن ناصر، تضمين مدير الشركة ذات المسئولية المحدودة: دراسة فقهية نظامية قضائية، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد الثامن والعشرون، ٢٠٢٤، ص: ٤٨٣.

الإدارة قد يترتب عليه مسئولية قانونية، كما يُلزم القانون المديرين بإدارة الشركة وفقاً لعقدها وأحكام النظام وبما يحقق مصالح الشركاء ويحمي حقوقهم. إذا خالف المديرون هذه الالتزامات ونتج عن ذلك أضرار مادية أو معنوية، يحق للشركاء أو الغير إقامة دعوى مسؤولية ضدهم للمطالبة بالتعويض عن الضرر.

كما يمكن أن تنشأ المسؤولية إذا قام المديرون بأفعال تضر بالشركة، مثل تجاوز حدود سلطاتهم، أو اتخاذ قرارات تنطوي على استغلال أو سوء استخدام للموارد، أو إهمال في إدارة العمليات المالية أو الإدارية، على سبيل المثال، إذا أبرم المدير عقوداً أو التزامات مع جهات خارجية بما يخالف أهداف الشركة أو يؤدي إلى خسائر، يمكن أن يتحمل المسؤولية المدنية عن هذه الأفعال، كما أن عدم التزام المديرين بإجراءات الإفصاح المطلوبة عن القوائم المالية أو اتخاذ قرارات غير مشروعة، يفتح الباب أمام المتضررين للمطالبة بمحاسبتهم.

كما تبدأ إجراءات المحاسبة المدنية تبدأ عندما يتضرر الشركاء أو الغير نتيجة أخطاء المديرين التي تؤدي إلى خسائر أو أضرار للشركة، ويحق للشركاء أو الغير، بناءً على المادة (١٧٩)، إقامة دعاوى مسؤولية ضد المديرين للمطالبة بتعويض الضرر الناجم عن الأفعال الضارة أو الإهمال في إدارة الشركة. يمكن تقديم هذه الدعاوى بشكل فردي من قبل المتضرر مباشرة، أو من خلال الجمعية العامة للشركاء إذا كان الضرر يمس مصالح الشركة ككل. تُعد هذه الدعاوى وسيلة قانونية لضمان حماية الحقوق والمطالبة بتعويض عادل عن الأضرار.

كما يتعين على الأطراف الالتزام بالمهل الزمنية المحددة لرفع دعاوى المسؤولية المدنية، حيث تنص المادة (١٧٨) على عدم سماع دعاوى المسؤولية بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ اكتشاف الفعل الضار، هذا الشرط الزمني يهدف إلى تحقيق الاستقرار القانوني وحماية المديرين من الدعاوى المفرطة بعد مرور فترة طويلة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تستند الدعاوى إلى أدلة واضحة تثبت إخلال المديرين بواجباتهم، مع تحديد الضرر الحاصل وعلاقته المباشرة

بأفعالهم، وهذه الإجراءات تسهم في تحقيق التوازن بين محاسبة المديرين وحماية مصالحهم من الدعاوى الكيدية أو غير المبررة.[١]

بالإضافة إلى القيود الزمنية، يمكن للمديرين الاستفادة من متطلبات الإثبات الصارمة الملقاة على عاتق المدعين، يجب على الطرف المدعي إثبات أن المدير أخل بواجباته القانونية أو قام بفعل ضار أدى إلى الإضرار بمصالح الشركة أو الغير. في حال عدم توفر أدلة كافية، يُرفض قبول الدعوى، مما يقلل من احتمالية إساءة استخدام حق التقاضي. هذه الحماية القانونية تُشجع المديرين على أداء وظائفهم بثقة وفعالية دون خوف مفرط من الملاحقات القانونية غير المبررة.

ومن الجدير بالذكر أنه تلعب الجمعية العامة للشركاء دورًا وقائيًا ومحوريًا في مراقبة أعمال المديرين وضمان الشفافية داخل الشركة ذات المسؤولية المحدودة، حيث تُعقد سنويًا لمناقشة التقارير المقدمة من المديرين ومراجع الحسابات ومجلس الرقابة، وفقًا لما نصت عليه المادة (١٨٥) من النظام، وتُتيح هذه الاجتماعات للشركاء فرصة تقييم الأداء ومراجعة القرارات الاستراتيجية مثل توزيع الأرباح وتعيين المديرين، مما يعزز من ضمان إدارة الشركة بما يتفق مع مصالحها وأحكام النظام، كما تُوفر الجمعية العامة منصة لمساءلة المديرين عن أي أفعال أو قرارات قد تضر بالشركة، مع إتاحة الفرصة للشركاء لتوجيه الاستفسارات ومناقشة المخاطر المحتملة. هذا الدور الوقائي يساهم في تقليل فرص سوء الإدارة وتعزيز الثقة بين الشركاء، بما يدعم الشفافية والمساءلة ويضمن التزام الشركة بأفضل الممارسات القانونية والإدارية.[٢]

---

(١) عبد العزيز بن ناصر، تضمين مدير الشركة ذات المسئولية المحدودة: دراسة فقهية نظامية قضائية، مرجع سبق ذكره، ص: ١٨٥.

(٢) المادة (١٨٥) من نظام الشركات الجديد، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني

المسؤولية الجنائية والعقوبات المترتبة عليها

تستند المسؤولية الجنائية للمديرين إلى القواعد العامة التي تنظم تصرفات المديرين في الشركات، حيث يتعين على المديرين احترام واجباتهم القانونية تجاه الشركة والشركاء، ويُعتبر المدير الشخص الذي يمثل الشركة أمام الغير ويقوم بالتصرفات القانونية والإدارية اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، نظراً لأن الشركة هي شخص اعتباري غير قادر على ممارسة التصرفات القانونية بنفسها، فإن المدير يتولى هذه المسؤولية ويتعين عليه اتخاذ القرارات بحرص ودقة لضمان عدم الإضرار بمصلحة الشركة والشركاء، وعليه ندرس الآتي:

أولًا: المسئولية الجنائية للمديرين:

وتتمثل المسؤولية الجنائية للمديرين في وقوع أفعال يمكن أن تُعرضهم للمسائلة الجنائية، إذا كانت تلك الأفعال تنطوي على مخالفة للقوانين المقررة في نظام الشركات أو في أي قوانين أخرى ذات صلة، في حالة ارتكاب المديرين أفعالاً ضارة بالشركة أو بالآخرين، مثل التلاعب المالي أو سوء الإدارة، فإنهم يمكن أن يتحملوا المسؤولية الجنائية بما في ذلك العقوبات المالية أو السجن، حسب الجريمة المرتكبة. النظام السعودي يعاقب المديرين على ارتكاب أفعال قد تضر بمصلحة الشركة، مثل استغلال المناصب أو اتخاذ قرارات غير قانونية بهدف تحقيق مصلحة شخصية على حساب مصلحة الشركة والشركاء.[١]

وفي إطار المسؤولية الجنائية، لا يختلف المدير المؤقت عن المدير الدائم في المسؤولية عن الأفعال المرتكبة أثناء فترة إدارته، فإذا ثبت أن المدير المؤقت

---

(١) حمود عاطف محمد القحطاني، المسئولية القانونية لمدير الشركة المؤقت في النظام السعودي والمصري: دراسة مقارنة، كلية العلوم والدراسات الإنسانية بالقويعية، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٢، ص: ١١

قد أخل بواجبه تجاه الشركة وأدى ذلك إلى ضرر بالشركة أو الشركاء، فإنه يُسأل جزائياً عن ذلك، وعليه إذا ارتكب المدير المؤقت أفعالاً مضرّة مثل استيلائه على أموال الشركة أو استخدامها لأغراض شخصية، فإنه يمكن أن يتعرض للعقوبات الجنائية المقررة القانون، ومن هذا المنطلق، يتعين على المدير المؤقت أن يلتزم بكافة واجباته القانونية تجاه الشركة، كما هو الحال بالنسبة للمديرين الآخرين، لضمان عدم تعرضه للمسائلة القانونية.[١]

كما وتتمثل الأفعال ذات الطابع الجنائي للمديرين في أي تصرفات تخرج عن إطار القوانين المنظمة لإدارة الشركات، من أبرز هذه الأفعال تأسيس الشركة بالمخالفة لأحكام المواد النظامية، أو إساءة استخدام السلطة من قبل المدير لتحقيق منافع شخصية، ويعتبر المدير ملزماً باتباع الإجراءات القانونية السليمة عند تأسيس الشركة، والتي تشمل تسجيل الشركة وتقديم البيانات الصحيحة وفقًا للقانون، إذا قام المدير بتجاوز هذه الإجراءات أو استخدم سلطته لأغراض شخصية على حساب مصلحة الشركة أو الشركاء، فإنه يترتب على ذلك مسؤولية جنائية

قد تشمل غرامات أو عقوبات أشد، حيث أن العقوبات الجنائية المترتبة على الأفعال التي يرتكبها المدير تشمل مجموعة من الجزاءات المالية والجزائية، اعتمادًا على جسامة الفعل المرتكب، في حالة تأسيس الشركة بطريقة غير قانونية أو تقديم بيانات غير صحيحة من قبل المدير، يمكن تحميل المدير مسؤولية تضامنية عن الأضرار الناتجة عن هذه الأفعال، حيث أن القانون نص على أن مسؤولية المديرين عن الأضرار التي قد تنشأ نتيجة التصرفات غير المشروعة التي يقومون بها، بما في ذلك تقديم معلومات مغلوطة أو مخالفة للوائح النظامية، إذا

---

(١) مود عاطف محمد القحطاني، المسئولية القانونية لمدير الشركة المؤقت في النظام السعودي والمصري: دراسة مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص: ١١.

تبين أن المدير أساء استخدام سلطته أو تجاوز القوانين المعمول بها، فقد يتعرض لعقوبات مالية كبيرة، بالإضافة إلى إمكانية صدور حكم بالحبس في بعض الحالات، مما يبرز أهمية التزام المدير بالشفافية والمصداقية في إدارة الشركة.[١]

كما ويمثل إخلال المديرين بواجباتهم تجاه الشركاء أحد الأسباب الأساسية التي تؤدي إلى مساءلتهم الجنائية، من أبرز صور الإخلال هو عدم دعوة الشركاء للاجتماع عند بلوغ الخسائر نصف رأس المال، وهو ما يعرض المديرين للمسائلة القانونية وفقًا للمادة ١٩٥ من القانون، هذه المسؤولية تضمن حق الشركاء في المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات التي قد تؤثر على مصير الشركة. عدم التقيد بهذا الواجب يعد مخالفة جسيمة، إذ يمكن أن يؤدي إلى خسائر مالية فادحة، ولا سيما عندما يتجاهل المديرون ضرورة معالجة الخسائر أو تقويم الأداء المالي للشركة في وقت مبكر، لذلك تعتبر مساءلة المديرين عن هذه التصرفات ضرورية لضمان الحوكمة الرشيدة وحماية مصالح الشركاء.[٢]

وتعتبر الجهة القضائية المسؤول الأساسي عن فرض العقوبات الجنائية على المديرين الذين يرتكبون أفعالاً تضر بالشركة أو الشركاء عندما يتبين أن المدير قد ارتكب مخالفة جسيمة في إدارة الشركة، يتم إحالة القضية إلى المحكمة المختصة التي تملك صلاحية إصدار الأحكام، التي تتراوح بين الغرامات المالية والسجن، والعقوبات تُفرض بناءً على تقدير المحكمة لجسامة الفعل الذي ارتكبه المدير ومدى تأثيره على القانون وعلى مصلحة الأطراف الأخرى، والمحكمة تأخذ في اعتبارها الوقائع المثبتة في التحقيقات، وتحدد العقوبة المناسبة التي تساهم في تحقيق العدالة الجنائية، بالإضافة إلى ردع المديرين عن تكرار هذه

---

(١) حمود عاطف محمد القحطاني، المسئولية القانونية لمدير الشركة المؤقت في النظام السعودي والمصري: دراسة مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص: ١٢

(٢) المادة (١٩٥) من نظام الشركات السعودي، مرجع سبق ذكره.

الأفعال.[١]

كما تعد العقوبات الجنائية ضد المديرين وسيلة هامة لحماية حقوق الأطراف الأخرى المتضررة من الأفعال غير القانونية التي يقوم بها المدير، من أبرز هذه الأطراف الدائنين والشركاء الذين قد يتعرضون لخسائر نتيجة لتصرفات المديرين المتهورة أو المخالفة للقانون، عندما تُفرض عقوبات جنائية على المديرين، فإن ذلك يساهم في حماية حقوق الدائنين والشركاء، كما يساعد في تعزيز الثقة في النظام التجاري بشكل عام. المسؤولية الجنائية للمديرين عن الأفعال التي تتسبب بضرر جسيم تهدف إلى ردع التصرفات غير المشروعة وضمان أن يتم إدارة الشركات بطريقة تحترم القوانين وتحفظ حقوق جميع الأطراف المعنية.

ثانيًا: العقوبات المترتبة على المسؤولية الجنائية للمديرين:

من أبرز العقوبات التي قد تُفرض على المديرين في حال ارتكابهم أفعالاً جنائية هي الغرامات المالية، هذه الغرامات تتفاوت حسب نوع المخالفة المرتكبة ومدى تأثيرها على الأطراف المعنية، على سبيل المثال إذا قام المدير بتقديم بيانات مالية مغلوطة أو تلاعب في الحسابات لتحقيق مكاسب شخصية على حساب الشركة، يمكن أن تفرض المحكمة غرامات مالية كبيرة على المدير تصل إلى نسبة معينة من الأضرار التي نتجت عن الفعل الجنائي. هذه الغرامات تهدف إلى محاسبة المدير بشكل صارم، وتحقيق العدالة المالية، مع التأكيد على أن المديرين لا يمكنهم الإفلات من المسؤولية لمجرد أنهم في منصب إداري.[٢]

---

(١) حمود عاطف محمد القحطاني، المسئولية القانونية لمدير الشركة المؤقت في النظام السعودي والمصري: دراسة مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص: ١٢.

(٢) زعفران سليلة وعماني شهيناز، مسئولية مدير المؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسئولية المحدودة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود

=

وبالإضافة إلى الغرامات المالية، قد يتم فرض عقوبات السجن على المديرين الذين يرتكبون مخالفات خطيرة تؤثر على الشركة أو تسبب ضررًا بالغًا للشركاء والدائنين. في حالات معينة، قد تتضمن العقوبات السجن لفترات محددة، خاصة إذا تم ارتكاب الأفعال الجنائية عن عمد أو كان الفعل يؤدي إلى خسائر فادحة لمصالح الأطراف المتضررة، حيث إذا كان المدير قد أساء استخدام سلطته لتحقيق مكاسب شخصية أو قام بإخفاء معلومات حيوية عن المستثمرين والشركاء، فإن القضاء قد يقرر عقوبة السجن جنبًا إلى جنب مع الغرامات المالية، وذلك لتعزيز الردع العام وتشجيع المديرين على الالتزام بالقوانين.

كما قد تفرض المحكمة عقوبات تكميلية تشمل منع المدير من ممارسة الأنشطة التجارية لفترة معينة، أو حتى بشكل دائم في بعض الحالات، هذه العقوبات تُعتبر وسيلة للحفاظ على نزاهة السوق وحماية حقوق الأطراف المتضررة من المخالفات الجنائية، وبجانب العقوبات المقررة، تساهم التحقيقات والمراجعات القانونية المستمرة في ضمان أن المديرين لا يتجاوزون حدود صلاحياتهم، في حال اكتشاف أي تلاعب أو مخالفات قانونية، قد يتم فتح تحقيقات قانونية موسعة تشمل مراجعة الأعمال السابقة للمدير في الشركة، مما يعرضه لمزيد من العقوبات في حال ثبتت المخالفات. من خلال هذه التحقيقات، يتم توجيه اللوم إلى المديرين المتورطين في الأفعال الجنائية، وبالتالي يتم تقوية الثقة في النظام القانوني والمحاسبي في الشركات، مما يحسن من بيئة العمل التجارية.[1]

معمري، ٢٠٢٢، ص: ٥٠.

(١) زعفران سليلة وعماني شهيناز، مسئولية مدير المؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسئولية المحدودة، مرجع سبق ذكره، ص: ٥٠.

عندما يتم فرض العقوبات الجنائية على المديرين، قد تُتخذ أيضًا إجراءات تصحيحية من قبل الشركة نفسها لضمان عدم تكرار المخالفات، قد يشمل ذلك إجراء تغييرات هيكلية في الإدارة أو فرض مزيد من الرقابة على العمليات المالية والتشغيلية للشركة، هذه الإجراءات تهدف إلى منع أي مخالفات مستقبلية وضمان الشفافية والمساءلة في الشركات، في بعض الحالات قد يتم فرض التزامات إضافية على المديرين المتبقين لضمان التزامهم بالقوانين والأنظمة التي تحكم عمليات الشركة، وبالتالي تساهم في تجنب حدوث أزمات قانونية مشابهة في المستقبل.[١]

(١) زعفران سليلة وعماني شهيناز، مسئولية مدير المؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسئولية المحدودة، مرجع سبق ذكره، ص: ٥١.

الخاتمة

تعتبر مسؤولية المديرين في الشركات ذات المسؤولية المحدودة وفق القانون السعودي، أحد المحاور الأساسية في ضمان استقرار هذه الشركات وحمايتها من المخاطر القانونية والمالية، ويعكس هذا القانون توازنًا دقيقًا بين حقوق المديرين وواجباتهم، مع التركيز على أهمية الرقابة الداخلية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها، في هذا السياق، يُنظر إلى المديرين على أنهم يشغلون دورًا حساسًا وحيويًا، يتطلب منهم ليس فقط اتخاذ القرارات السليمة، بل أيضًا الحفاظ على مصالح الشركة والمساهمين في ظل احترام النظام القانوني.

في البداية، تجسد مسؤولية المديرين في الشركات ذات المسؤولية المحدودة التزامهم بالحفاظ على مصالح الشركة والامتثال للقوانين التي تنظم أعمالها، يُحمل المديرون المسؤولية عن أي تصرفات غير قانونية قد تؤثر على حقوق المساهمين أو على سمعة الشركة، تشمل هذه المسؤوليات مجموعة من القوانين التي تحدد واجباتهم تجاه المساهمين والشركاء، مثل واجب الأمانة، والقيام بأعمالهم بما يخدم مصلحة الشركة والامتناع عن التصرفات التي قد تضر بالشركة أو تؤدي إلى تعارض المصالح، وتعتبر هذه القواعد جزءًا من ضمانات حقوق الشركاء والمستثمرين، الذين يعتمدون على الحوكمة الجيدة في إدارة الشركة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن القانون يطلب من المديرين ضمان الشفافية في إدارة الشركة واتخاذ القرارات بناءً على معلومات دقيقة، ويترتب على المديرين مسؤولية التقارير المالية والمحاسبية، حيث يتوجب عليهم تقديم البيانات المالية بشكل دوري ودقيق للمساهمين والجهات الرقابية، كما يتعين على المديرين اتخاذ خطوات كافية للتأكد من أن هذه البيانات تتماشى مع المعايير القانونية والمحاسبية المعترف بها، مما يعزز ثقة الأطراف المعنية في الشركة ويسهم في استقرار السوق.

علاوة على ذلك، يواجه المديرون في الشركات ذات المسؤولية المحدودة في السعودية تحديات قانونية تتعلق بالتصرفات التي قد تُعتبر مخالفة لأحكام العقد أو لتوجيهات الجمعية العمومية، في حالة إلحاق الأضرار بالشركة نتيجة لتصرفات غير قانونية أو إهمال من قبل المديرين، يمكن تحميلهم المسؤولية عن أي أضرار تنتج عن ذلك. وهذا يشمل، على سبيل المثال، حالات التلاعب في الحسابات أو المخالفات التي تمس حقوق المساهمين أو المصلحة العامة. كما يتعين على المديرين أن يكونوا على دراية بالأنظمة المتعلقة بالإفلاس والإجراءات التي يجب اتباعها في حالة تعرض الشركة لأزمات مالية، وهو ما يعكس الدور الحيوي للمدير في الحفاظ على استدامة الشركة.

ختامًا، تبرز مسؤولية المديرين في الشركات ذات المسؤولية المحدودة في السعودية على أنها عنصر حيوي في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وضمان الاستقرار القانوني للشركات. يُتوقع من المديرين في هذا النوع من الشركات أن يتصرفوا بحكمة ووفقًا للمبادئ القانونية التي تضمن حقوق المساهمين وتعزز من استدامة النمو الاقتصادي. لا تقتصر هذه المسؤولية على الالتزام بالأنظمة والقوانين، بل تشمل أيضًا ضمان نزاهة الأعمال وسلامتها، مما يعكس الدور الأساسي الذي تلعبه هذه الشركات في الاقتصاد السعودي.

النتائج:

١. يتضح من نظام الشركات السعودي أن المديرين في الشركات ذات المسؤولية المحدودة يتحملون مسؤولية كبيرة في ضمان التزام الشركة بالقوانين واللوائح، مما يعزز من حماية حقوق المساهمين.

٢. يساهم التزام المديرين بتقديم تقارير مالية دقيقة وشفافة في تعزيز الثقة بين المساهمين والشركة، مما يسهم في استقرار السوق.

٣. تؤكد التشريعات على ضرورة وجود رقابة داخلية فعالة لضمان سير الأعمال وفقًا للأطر القانونية والتشغيلية.

٤. يساهم نظام المسؤولية القانونية للمديرين في حماية حقوق المساهمين من أي تصرفات قد تؤثر سلبًا على الشركة أو أموالهم.

٥. يؤدي الإخلال بالواجبات القانونية من قبل المديرين إلى فرض جزاءات وعقوبات قد تشمل غرامات مالية أو حتى المسؤولية الجنائية.

٦. يتحمل المديرون مسؤولية كبيرة في إدارة الأزمات المالية، بما في ذلك اتخاذ قرارات الإفلاس والتصفية بالشكل الذي يحفظ حقوق الشركة والمساهمين.

٧. يتطلب النظام من المديرين دائمًا اتخاذ القرارات التي تضمن مصلحة الشركة ورفاه المساهمين، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بتضارب المصالح.

التوصيات:

١. يجب على الشركات الاستثمار في تدريب المديرين على القوانين والأنظمة المعمول بها لتجنب الأخطاء القانونية وضمان الامتثال الكامل.

٢. من المهم أن تتبنى الشركات نظام رقابة داخلية فعال لضمان الامتثال للقوانين واللوائح، والتقليل من المخاطر التي قد تهدد استقرار الشركة.

٣. يُوصى بتعزيز الشفافية من خلال تطبيق معايير محاسبية دقيقة تضمن أن تكون التقارير المالية شفافة وموثوقة.

٤. ينبغي تعزيز الأنظمة التي تضمن وجود هيئات رقابية قوية ومستقلة داخل الشركات، لضمان اتخاذ قرارات سليمة وفقًا لمصالح جميع الأطراف.

٥. من المهم أن تتمتع الشركات بآليات قانونية فعالة لمساءلة المديرين في حالة تقصيرهم أو إخلالهم بالواجبات المنوطة بهم.

٦. يجب على المديرين اتخاذ القرارات اللازمة في حالات الأزمات المالية بشكل سريع وشفاف، بما يضمن حماية حقوق المساهمين والأطراف الأخرى.

٧. يجب على المديرين الالتزام بمعايير الأخلاقيات المهنية والابتعاد عن أي ممارسات قد تؤدي إلى تعارض المصالح أو الإضرار بمصالح الشركة.

□

المراجع:

١. حسن بن غازي الرحيلي، الإطار القانوني لسلطات مدير الشركة ذات المسئولية المحدودة وواجباته، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد الثاني والأربعون، ٢٠٢٣

٢. عبدالله مسفر الحيان، مسئولية مدير الشركة ذات المسئولية المحدودة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٧٢، ٢٠٢٠م.

٣. نظام الشركات السعودي الجديد رقم (م/ ١٣٢)، بتاريخ: ١/ ١٢/ ١٤٤٣ه (والذي دخل حيز التنفيذ في ١٤٤٤ه ، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

٤. ليث محمد صادق فرحان، الطبيعة الخاصة لشركات ذات المسئولية المحدودة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد الخامس والثلاثين، ٢٠٢٤.

٥. عقيدي عبد الرحمن و شروين مريم، أحكام الشركة ذات المسئولية المحدودة وفق القانون، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية، ٢٠١٧: ٢٠١٨.

٦. لينا جمعة محمود البنا، المسئولية القانونية لمدير الشركة ذات المسئولية المحدودة، مجلة جامعة الزيتون للدراسات القانونية، المجلد الثالث، ٢٠٢٢.

٧. معمري فيصل، المؤسسة ذات الشخص الوحيد ذات المسئولية المحدودة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ٢٠٢٣- ٢٠١٤م.

٨. هند عبدالله قاسي، مسئولية مدير الشركة ذات المسئولية المحدودة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ٢٠١٢,

٩. عبد العزيز بن ناصر، تضمين مدير الشركة ذات المسئولية المحدودة: دراسة فقهية نظامية قضائية، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد الثامن والعشرون، ٢٠٢٤.

١٠. برهان سليم ربيع السيوف، المركز القانوني للشريك في الشركة ذات المسئولية المحدودة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٨.

١١. حمود عاطف محمد القحطاني، المسئولية القانونية لمدير الشركة المؤقت في النظام السعودي والمصري: دراسة مقارنة، كلية العلوم والدراسات الإنسانية بالقويعية، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٢.

١٢. زعفران سليلة وعماني شهيناز، مسئولية مدير المؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسئولية المحدودة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، ٢٠٢٢